

من ذلك يتضح ان هناك عاملين يتحكمان في مستوى دخل الافراد في المجتمع الرأسمالي :

الاول : هو كمية عناصر الانتاج التي يمتلكها ، وهي الارض والعمل ورأس المال والتنظيم ، فالفرد قد يحصل على عوائد انواع مختلفة من الدخل فمن يعمل يستحق اجرا ، وقد يمتلك اراضي واملاك عقارية فيستحق ريعا ، وقد يكون له رأس مال في مصرف يحصل منه على فائدة وقد يمتلك مؤسسة تجارية فيستحق ربحا .

وكلما امتلك وجمع الفرد بين اكثر من عنصر انتاج كلما توفرت الفرصة لزيادة الدخل الذي يحصل عليه ، وهذا هو توزيع السوق اما من لا يمتلك شيئا فلا بقاء له في النظام الرأسمالي لانه لا دور للحاجة هنا في التوزيع .

الثاني : سعر العنصر الذي يدفع للشخص فكلما ارتفع سعر عائد العنصر ارتفع دخل الفرد ، فاذا كان عائد عنصر العمل وهو الاجر مرتفعا في المجتمع كان دخل من يحصل عليه مرتفعا ، وهذا لا يكون الا بالاسباب موضعية ، كأن تكون انتاجية هذا المجتمع عالية او يمتلك وسائل تقنية حديثة ، او مصادر طبيعية متوفرة وغيرها (١) . وعادة لا يكون توزيع الدخل الناجم عن جهاز الثمن في النظام الرأسمالي توزيعا عادلا ويرجع ذلك الى التفاوت في توزيع ملكية عناصر الانتاج بين افراد المجتمع بشكل كبير ، فالقلة القليلة هي التي تمتلك وتجمع بين اكثر من عنصر انتاجي ، كما ان القلة القليلة من السياسيين والاطباء والمحامين هم الذين يحصلون على عائد مرتفع لعناصر انتاجهم ، ولا يحدث ذلك دائما عن طريق العدل ونفي الظلم والاستغلال الا ان الغاية عندهم تبرر الوسيلة ، فالغاية مثلا هي الحصول على اقصى ربح اذا يتحقق ذلك باتباع كل وسيلة كأن يستغل العمال ، او يشغل الاطفال او غير ذلك وقد كشف الاشتراكيون الكثير من ذلك الذي وقعت فيه الرأسمالية من الظلم والاستغلال وسذكروه قريبا ، وقد احتج البعض على ذلك بان الكثير مما ذكره ليس موضوعيا وان كان كشف زيف الرأسمالية ومساوئها ، كما يوضح اهتمام الرأسمالية اخيرا بانهظمة التكافل الاجتماعي وتشريعات حقوق العمال وقوانين تدخل الدولة وغيرها ، ان الهدف منها تقريب توزيع السوق من العدالة ، وهذه وان كانت مفيدة الا انها لا تعالج المرض من جذوره بل مجرد مسكنات فقط .

١ - انظر : د . سلوى سليمان ، و د . عبد الفتاح قنديل ، مقدمة في علم

الاقتصاد ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٨م .

ولم ينجح الاشتراكيون في شيء نجاحهم في انتقاد الرأسمالية وبالذات في التوزيع ، وبشكل محدد بدور الأجور في التوزيع الرأسمالي - وليس في ذلك ميزة لهذا النظام بقدر ما هي مساوئ لا تزال قائمة في الرأسمالية - حيث أكد الاشتراكيون أن النظام الرأسمالي يؤدي بطبيعته الى استغلال الرأسماليين للعمال ، ويتمثل هذا الاستغلال في عدم حصول العمال على الأجور المادية للقيمة الكلية لانتاجهم فالرأسمالي لا يدفع من الأجور الا ما يكفي لبقاء واستمرار طبقة العمال ، دون أن يدفعوا القيمة الحقيقية لقوة العمل ، وهذا بدوره يؤدي الى سوء توزيع الدخل والثروات ذلك أن تقدم الفن الانتاجي بالاضافة الى الملكية الخاصة لادوات الانتاج قد اديا الى تراكم رؤوس الاموال في ايدي الطبقة الرأسمالية ، وهو ما أدى بدوره الى تقوية مركز الطبقة المالكة بالنسبة للطبقة العاملة في مجال تجديد الأجور ، وهو ما يعني في اغلب الحالات انخفاض الأجور لحساب الارباح ، ويترتب على سوء توزيع الدخل والثروات انقسام المجتمع الى طبقات تبعا لحجم الثروة التي تحوزها كل طبقة ، وهو ما يستلزم حتمية الصراع بين الطبقات ويتمثل الصراع الطبقي الاساسي في المجتمع الرأسمالي في الصراع بين الرأسماليين الذين يملكون ادوات الانتاج ، والطبقة العاملة التي لا تملك الا قوة العمل ، ويدور هذا الصراع بين هاتين الطبقتين حول ملكية ادوات الانتاج وحول توزيع الناتج القومي (١) .

وقد قام بعض الاقتصاديين بتبرير تفاوت الدخل في ظل الرأسمالية استنادا الى قيام اصحاب الدخل الكبيرة بادخار نسبة كبيرة من دخولهم يمكن استثمارها في العملية الانتاجية ، ولكن اعتبر أن عدم العدالة في توزيع الدخل من العوامل المؤدية الى زيادة الادخار وبالتالي الى انخفاض الطلب الفعال في المجتمعات الرأسمالية ، مما يترتب عليه حدوث الازمات الاقتصادية ، ولقد وجهت عدة انتقادات الى مقدرة جهاز الثمن في ظل الاقتصاد الرأسمالي على تحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية من بينها : أن شروط المنافسة الكاملة غير متوافرة مما ينتج عنه سوء توزيع الموارد الاقتصادية على استخداماتها المختلفة ، كما أن النظام لا يأخذ في الحسبان وجود الوفورات والاضرار الخارجية في كل من الانتاج والاستهلاك ، مما يترتب عليه تباين التكلفة الحدية الفردية ، والتكلفة الحدية الاجتماعية ، نتيجة لما قد يسببه نشاط الفرد من منافع او اضرار ينعكس اثرها على غيره من افراد المجتمع ،

١ - انظر : - د . اسماعيل محمد هاشم ، محاضرات في التطور الاقتصادي ببيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٧ م . ص ١٤٤ - ١٤٥ .

كذلك فان وجود الاحتكارات يؤدي الى عدم استغلال الموارد الاستغلال الأمثل ، وأخيرا ، فان التفاوت في توزيع الدخل قد يؤدي الى سوء توزيع كل من السلع والموارد الانتاجية (١) .

كما ان النظرية الاقتصادية المعاصرة ، وهي تميل - على الأقل في نظر أصحابها - الى الاهتمام بما هو كائن أكثر من اهتمامها بما يجب أن يكون ، تهدف أساسا الى معرفة القوى التي تحدد اثمان عناصر الانتاج ، أكثر من اهتمامها بمشكلة توزيع الناتج القومي بين أصحاب العناصر . (٢) لذلك تلعب الدولة دورا مهما في تحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل ، ومع أن النموذج النظري للنظام الرأسمالي لا يتضمن الدولة كفاعل مهم في شؤون النشاط الاقتصادي ، إلا أن الأنظمة المعاصرة قد اختلفت كثيرا عن ذلك النموذج ، فتتدخل الدولة عن طريق تقديم المساعدات ، وتطور اقتصاديات الرفاه ، بسد الكثير من عيوب الرأسمالية في عدالة التوزيع . (٣)

يقول فردمان في كتابه الرأسمالية والحرية :
" لقد كان الاعتقاد في ضرورة وجود مساواة في الدخل كهدف اجتماعي ورغبة في استعمال سلطة الدولة لتعزيز ذلك الاعتقاد ، عنصرا أساسيا في تطوير عاطفة جماعية في هذا القرن - على الأقل في البلدان الغربية - ويجب أن يسأل سؤالا مختلفا في تقييم هذه العاطفة التي تنادي بالمساواة والإجراءات التي نبحث عنها :

السؤال الأول معياري وأخلاقي وهو : ما هو مبرر تدخل الحكومة لتعزيز المساواة ؟
السؤال الثاني إيجابي علمي وهو : ماذا كانت نتيجة الإجراءات التي تم اتخاذها ؟
إن المبدأ الأخلاقي الذي سوف يبرر بشكل مباشر توزيع الدخل في مجتمع فيه سوق حر ، هو " لكل حسب ما ينتج هو والإيرادات التي يمتلكها "

١ - انظر : أبو علي : د. محمد سلطان ، و د. هناء خير الدين : الاسعار وتخصيص الموارد ، مرجع سابق ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

٢ - انظر : أحمد رشاد موسى : اقتصاديات المشروع الصناعي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

٣ - انظر : بن عيد : د. محمد : مقدمة في أصول الاقتصاد الاسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

ان تنفيذ هذا المبدأ يعتمد بشكل خفي على اجراء الدولة ان حقوق الملكية هي امور تتعلق بالقانون والتقليد الاجتماعي ، وكما رأينا ، فان تعريفها وتنفيذها من الواجبات الرئيسية للدولة ويعتمد التوزيع النهائي للدخل والثروة في ظل التنفيذ الكامل لهذا المبدأ على قواعد الملكية التي تتبناها الدولة ... الخ (١) .

المطلب الثاني :- الأجور والتوزيع في الاقتصاد الاشتراكي :-

تحتفظ الدولة في النظام الاشتراكي بملكية اغلب الاصول الرأسمالية المنتجة ولذلك فهي تحصل مباشرة على ما يتولد عنها من دخول ، ثم تقوم بتوزيعه اعتمادا على حكم معياري يفترض انه يعكس تفصيلات افراد المجتمع ، ومن الجلي ان هناك انفصالا تاما بين عمليات الانتاج والتوزيع ، ولذلك لا يمكن القول ان للنظام ابتداء ادوات داخلية تعمل ضمن فعاليات النشاط الاقتصادي تقوم باعادة توزيع الدخل ، ولكن الافكار المتعلقة بالمساواة وضرورة تحقق التقارب بين الدخول مفروضة على النظام بطريقة تؤدي الى شل عمليات الانتاج وانهيار كفاءة الاداء ، والعمل هو اساس استحقاق الافراد في ظل النظام ، لانه مصدر كل انواع الانتاج ، ولذلك كان العمل هو مصدر اكتساب الحقوق ، ولكن خدمة العمل لا تباع في ظل هذا النظام في سوق حرة لذلك فان تقدير اهميتها ونصيبها من التوزيع راجع الى معايير عامة تحددها الدولة . (٢)

والانتاج والتوزيع في النظام الاشتراكي يخضعان للتخطيط وللتوجيه المخطط للاقتصاد ، والانسان في هذا النظام لا يعمل الا لمصلحته ومصلحة المجتمع ممثلا بالدولة .

١ - فردمان :- ميلتون : الرأسمالية والحرية ، مركز الكتب الاردني ،

١٩٨٧م ، ترجمة / يوسف عليان ، ص ١٤٩ .

٢ - انظر :- بن عيد : د. محمد :- مقدمة في اصول الاقتصاد الاسلامي . مرجع

سابق . ص ١٠٣ - ١٠٤ .

وهذا يعني أن حصة الإنسان من الانتاج الاجتماعي تعتمد على كمية وتنوعية العمل المقدم لصالح المجتمع ثم ان المنتج الفائض يتم التصرف به بموجب الحاجات الاجتماعية وتوسيع الانتاج الاشتراكي ، ورفع المستوى المادي والثقافي لمجموع افراد المجتمع ، وبذلك يصبح مبدأ التوزيع حسب العمل قانونا اقتصاديا لنمو قوى الانتاج ، وبديلا لقانون التوزيع حسب القيمة المميزة لطريقة الانتاج الرأسمالية ، ومن هنا يكتسب قانون التوزيع حسب العمل مدلولاً ومحتوى اقتصاديا واجتماعيا يرتبط بتطور الاقتصاد الاشتراكي وتوجهه العملي نحو رفع مستويات الاستهلاك الاجتماعي والفردى (١) .

وقد كان لسوء حالة الطبقة العاملة أن راجت الافكار الاشتراكية بين العمال والطبقات المتوسطة ومتوسطي التعليم ، حيث وجدوا فيها الخلاص من حالات البؤس والشقاء التي كانوا واقعين فيها !

ولكن هل كان البديل الاشتراكي أفضل لهم .
وهل كان التوزيع الاشتراكي أكثر عدالة للعمال من التوزيع الرأسمالي ؟

ان النظام الاشتراكي الذي يفترض فيه أول مايفترض أن يحارب الاستغلال ، قد جسد الاستغلال بأشجع الصور وأرهابها ، وفي الوقت الذي تزعم فيه النظرية أن النظام الاشتراكي هو الذي يحمي الطبقة العاملة نجد في التطبيق العملي أنه يستنزفها أشد استنزاف ، ويسترقها أشد استرقاق ، دون أن تستطيع الاعتراض والاحتجاج (٢)

لقد اكتشف ماركس في نظريته أن فائض القيمة هو أساس الرأسمالية ، وهو شكل استغلالها وبرهائه القاطع ، ويعني ماركس بفائض القيمة ، الفارق ما بين كلفة الانتاج التي هي أجور العمل وبين التسويق والربح والفائدة والريع ينتج فائض قيمة العمل ، وهو أساس فساد الرأسمالية عنده ، لأن العمل وحده مصدر الانتاج ، وأرباحه يجب أن تعود بمجموعها الى العمال الذين هم قوة العمل الوحيدة .

١ - انظر : - الكاظم : - د. عبد الكريم كامل : النظم الاقتصادية المقارنة . مرجع سابق . ص ١٥٧ .

٢ - فارغا : ك.س كارول : الاشتراكية في التطبيق ، الطبعة الاولى دار الكتاب العربي ، ايار ١٩٧١ م . عرض وتحليل / نهاد الفادري ، تقديم / قدرى قلجى ، ص ١٢ .

ولكن النظام الاشتراكي لم يبلغ فائض القيمة كما يقول :
«فارغا» وهو العالم الاقتصادي الماركسي » وانما فعل الشيء نفسه
فقيمة العمل التي هي أجور العمال ، أدنى بكثير من قيمة السلع
المعروضة في السوق ، وتستولي الدولة على فائض القيمة كما
يستولي الرأسمالي عليها ، وبمعنى آخر أصبحت الدولة هي الرأسمالي
الجديد الكبير الأوحده .

كما كشف «فارغا» عن وجود الملكية في النظام الاشتراكي
للدولة وحدها ، لا ملكية الشعب لوسائل الانتاج ، وأن ملكية الدولة
لا تعني ولن تعني ملكية الشعب لوسائل الانتاج (١) .

وهكذا فان فائض القيمة الذي تسرقه الدولة الاشتراكية يمكن
تحقيقه بطريقتين :

أولا : تنظيم أجور العمال المستخدمين .

ثانيا : بتنظيم أسعار المنتجات المباعة في مخازن الدولة .
وفي الحالتين فان الفائدة التي تجنيها الدولة والطبقة الحاكمة
انفسا يتحقق على حساب العمال والمستخدمين ، ويجري تحديد أسعار
سوق الدولة بحدها الأعلى مما قد يتفق ، أو لا يتفق مع الواقع ،
ويضاعف السعر عدة مرات متجاوزا أحيانا بصورة واسعة النفقات
الحقيقية للجهد الذي بذلته الدولة لانتاج المواد المباعة ، ويحصل
العمال من جهتهم على الحد الأدنى من الأجور ، مما لا يتيح لهم -
بسبب ارتفاع أسعار مواد المعيشة - التوصل الى مستوى المعيشة
اللائق (٢) .

ويسبب كشف التطبيق الاشتراكي انها لا تختلف عن الرأسمالية في
استغلال العمال ، فقط اختلاف الاسلوب ، ولكن الاسوأ في الاشتراكية
عنها في النظم الأخرى ، انها لا تعترف بغير العمل عنصرا للانتاج ،
ومصدرا للحصول على الدخل ، لذا فليس هناك عائد ، للعناصر
الانتاجية الأخرى من جراء مشاركتها في العملية الانتاجية (٣) .

١ - نفس المصدر - ص ٤٥ .

٢ - نفس المصدر - ص ١٠٢ .

٣ - انظر :- عمر : د . محمد :- الاقتصاد الاسلامي - الاقتصاد الجزئي -

مرجع سابق - ج ٣ - ص ٤١٤ .

وبذلك يكون عائد هذا العنصر ، وهو الأجر الأداة الوحيدة للتوزيع في النظام الاشتراكي وتتحكم فيه الدولة وفق أهوائها في الخطة المركزية للدولة ، ولا يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب في السوق إلا أن الاتجاه الاشتراكي الحديث في تحديد الأجور يهتم بجدولي عرض العمال وطلبهم باعتبار أنه في دراسته هذين الجدولين يتحدد الاتجاه الصحيح للمستوى العام للأجور ، فالدولة لا تهمل الاعتبارات الاقتصادية عند تحديد الأجور ، ولكن أجور العمال لا تحددها الظروف الاقتصادية السائدة وحدها ، كما لا يحددها العمال عن طريق نقاباتهم ، وإنما يتم هذا التحديد في نطاق الخطة الاقتصادية الشاملة (١) ، وهكذا تخلص العمال من تحكم الرأسمالي في تحديد أجره ليقع في تحكم الدولة الاشتراكية ، وفي كلا الحالين فهو مستغل ولكن تختلف درجة هذا الاستغلال من نظام وضعي إلى آخر ، وفيها ينحرف التوزيع عن العدالة الحقيقية وتظهر الانحرافات والظلم وعدم المساواة بما يؤدي إلى ظهور الصراعات والحروب والعنف ، وهذا كله بسبب الابتعاد عن المنهج الرباني ، والتعلق بالانظمة التي صنعها البشر وفق مصالحهم وأهوائهم ، وفي المطلب القادم - ان شاء الله - سنرى كيف سادت عدالة التوزيع في الاقتصاد الاسلامي مع أخذه بمصالح الناس ، واقامة العدالة بين فئات المجتمع .

١ - انظر - الراوي : - د : علاء شفيق - و د : - عبد الرسول عبد جاسم : -
اقتصاديات العمل - مرجع سابق ص ٨٧ .

تمهيد :

يختلف نظام التوزيع في الاقتصاد الاسلامي عما سبق من الانظمة الوضعية لانه يعتبر استحقاق الثروة لنوعين من الناس :

النوع الاول : يستحق الثروة مباشرة بعد عمل الانتاج ، وذلك ما نسميه بعوامل الانتاج التي اسهمت في العمل الانتاجي ، والاجر احدها ، حيث يوجد في الاقتصاد الاسلامي ايضا ربح ، وجعل ، وكل واحد منهما له خصائصه ومميزاته ، وهو هنا يمتلك ناتج عمله ولكن بسبب مباشر .

النوع الثاني : يستحق المال بواسطة من يملك ، وهو لا يسهم في عمل انتاجي ولكن الاسلام شرع على اصحاب المال ان يعطوه منه نصيبا (١) . وهو هنا ايضا يمتلك ولكن بسبب غير مباشر ، وذلك اما بسبب القرابة كالاستحقاق من بيت المال ومن الزكاة او غيرها (٢) .

ان النظام الاقتصادي الاسلامي وسط بين الانراط الرأسمالي والتفريط الاشتراكي ذلك انه لم يلغ دور السوق وجهاز الثمن (نظام الاسعار) وإنما جعله وسيلة فعالة لتحقيق الاهداف العامة لمجتمع الاسلام ، وبينما تتم عملية التوزيع في النظام الرأسمالي من خلال السوق نجد ان النظام الاسلامي قد سمح لجهاز الائتمان بالعمل بالقدر الذي يحقق التخصيص الأمثل للموارد ويخلق الحوافز المناسبة للعمل والانتاج ، لذلك يمكن القول ان جزءا من عملية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي يتم من خلال السوق . ولذلك حرص الاسلام على ضمان حرية التبادل ومنع الاحتكار ، وجعل الأصل عدم التسعير ، وشدد على من يتدخل في اسعار المسلمين ليقلبها عليهم ، كل ذلك يعني حرية السوق واعطاءها الفرصة ليتحقق التخصيص الأمثل للموارد ،

١ - انظر : محمد شفيع : اثر تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في المجتمع ، بحث مقدم لمؤتمر الفقه الاسلامي الذي عقدته جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض سنة ١٤٢٦هـ ، ادارة الثقافة والنشر بالجامعة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ ص ٥٦٣ .

٢ - انظر : المبارك : محمد ، نظام الاسلام - الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة ، مرجع سابق ص ٩٣ - ٩٤ .

ومن جهة أخرى فإنها تقوم في ظل هذا الموضع بكل التوزيع الوظيفي للدخل وعندما تتحدد الأجور والأرباح في ظل سوق تنافسية يؤدي ذلك الى تشجيع الحوافز الوثابة للعمل والانتاج والجد والاجتهاد بطريقة تساعد على النمو الاقتصادي في المجتمع ، ذلك ان الأوضاع والترتيبات التي تعطي الفرصة لكل مجتهد كي يحصل على نصيبه من الملازمة لتفجير الطاقات الخلاقة في النشاط الاقتصادي . (١)

ثم نجد القيود على عمل السوق مفروضة من خارجه حتى لا تؤدي الى تدخل نظام الاسعار في الظروف الطبيعية وانما تقتصر على التدخل في اوقات الازمات فقط فعمل السوق مقيد بتحقيق مصلحة المسلمين حتى انه ليجوز لولي الامر ان يجبر اهل المهن الفردية في المجتمع على العمل ويضمن لهم عوض المثل - وقد اطلقنا في توضيح ذلك في الفصل الثالث - وعليه فلا يسمح لمن هو في مركز القوة ان يستخدم قوته ليحصل عن طريقها على دخل اضافي كما يفعل المحتكر او من يحتاج الناس الى ما عنده من فن انتاجي ، فالمنافسة اذن ليست مطلقة ولكنها مقيدة بتحقيق المصلحة وهي الغاية (٢) .

وسيشمل هذا المطلب على النقاط التالية :

- ١ - العوامل التي تحكم مستوى دخل الافراد في الاقتصاد الاسلامي .
- ٢ - العوامل التي تحكم التوزيع الوظيفي في الاقتصاد الاسلامي
- ٣ - العوامل التي تحكم التوزيع الشخصي في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤ - جهاز التوزيع في الاقتصاد الاسلامي .

١ - انظر :- بن عبيد :- د . محمد :- مقدمة في اصول الاقتصاد الاسلامي ،

مرجع سابق . ص ١١٠ - ص ١١١ .

٢ - نفس المصدر :- ص ١١١ .

١ - العوامل التي تحكم مستوى دخل الأفراد في الاقتصاد الإسلامي :

أ - أنواع وكميات عناصر الانتاج التي يمتلكها الأفراد ،
فالفرد قد يحصل على أنواع مختلفة من الدخل : دخل من
العمل وهو الأجر ودخل من الملكية ودخل من رأس المال
المستثمر وذلك إذا ما جمع الفرد الواحد بين أكثر من
وظيفة اقتصادية فكلما زادت الكمية التي يمتلكها الفرد
من عناصر الانتاج . كلما توفرت الفرصة لزيادة الدخل
الذي يحصل عليه (١) . ولذلك نجد في الاسلام جواز امتلاك
أكثر من عنصر انتاجي حيث سمح للأجير أن يجمع بين أجر
وربح وأجر وجعل في آن واحد وحافظ على ملكيته وحقه .

ب - مستوى العائد الذي يدفع مقابل خدمة كل عنصر فكلما كان
تقييم المجتمع للعوائد التي تدفع مقابل خدمات هذه
العناصر مرتفعاً كلما كان دخل "هذا الفرد" مرتفعاً . وقد
يزداد دخل الشخص بسبب الدخول التحويلية التي يستفيد
منها " مثل معاشات التقاعد ، إعاشات البطالة ، منح
عائلية ، منح المؤسسات الخيرية ، الزكاة ، الصدقات ،
والنفقات ، ... الخ) وقد ينقص دخله بسبب الضرائب
والزكاة وغيرها التي يتحملها . (٢)

ومعلوم أن المجتمع الاسلامي المتكافل يرتفع فيه عائد عنصر
العمل وهو الأجر فقد حماه الاسلام من الاعتداء وحافظ عليه مستقراً ،
كل ذلك لحماية دخل الأفراد في عدالة التوزيع ، ووضع ضوابط وقيود
تنظم العلاقة بين العمال ورب العمل وهذا هو ما يختلف فيه الاقتصاد
الاسلامي عن النظام الرأسمالي من حيث العوامل التي تحكم دخل
الأفراد ، وقد توسع الباحث في بسط ذلك في الفصل السابق .

٢ - العوامل التي تحكم التوزيع الوظيفي في الاقتصاد الإسلامي :

ففي الاقتصاد الاسلامي نجد أن التوزيع العادل والكفؤ بين
أبناء المجتمع الاسلامي يعتمد على ما يلي :

أ - يتم تحديد أسعار خدمات الانتاج - بما فيها الأجور - من

١ - انظر : د. سلوى سليمان و د. عبد الفتاح قنديل : مقدمة في علم
الاقتصاد "مرجع سابق" ص ٧١٨ .

٢ - انظر : البيرماني د. خزعل : مبادئ الاقتصاد الكلي "مرجع سابق"
ص ٣٩٣ .

خلال تفاعل ظروف العرض والطلب لهذه العناصر في السوق
الاسلامية الحرة . ويلاحظ ان ضمانات الحرية في السوق
مرتبطة بثلاثة عناصر اساسية :

- تطبيق القيم الاسلامية التي تحرم الاحتكار بجميع اشكاله الظاهرة
والمستترة وكذلك الغش والغبن في المعاملات بانواعها المختلفة .
- رقابة ولي الامر المستمرة على السوق من اجل تصحيح اي انحرافات
من خلال نظام الحسبة .
- رقابة الافراد على انفسهم بوازع الخوف من الله .

ب - يلاحظ ان تحديد اسعار خدمات عناصر الانتاج من خلال تفاعل
السوق الحرة شرط ضروري لكفاءة وعدالة معيار توزيع
الدخل ، ولكن يجب ربطه بالتراضي التام بين مستخدم
العنصر الانتاجي وصاحب هذا العنصر في كل حالة من الحالات
واضافة مبدأ التراضي هام في عدالة التوزيع في الاسلام .
لانه لا يمكن ان يجتمع الرضى مع سوء عدالة التوزيع بل ان
وجوده يستلزم عدم عدالة التوزيع وهذا امر هام جدا في
الاقتصاد الاسلامي .

ج - من اهم المبادئ لارتباط عملية توزيع الدخل بالكفاءة
والعدالة ، البعد عن مصادر الكسب الحرام بجميع اشكاله .

٣ - العوامل التي تحكم التوزيع الشخصي في الاقتصاد الاسلامي :

اما التوزيع الشخصي فتحكمه المبادئ التالية :

- ١ - اقرار الاسلام لتفاوتات الدخل الناتج عن عوامل شرعية ،
فالتفاوتات في الدخل يدفع الانسان نحو العمل والاجد
والاجتهاد وزيادة الانتاج ، ويعمل على ان يصل كل فرد
بجهوده الى الحصول على دخل اعلى مما ينال غيره ، فلو
حصل كل الافراد على دخول فردية متساوية او متقاربة لما
اهتم اي فرد منهم بمضاعفة مجهوده ، فالتفاوت بهذا
المعنى هو المحرك للعمل في العالم الذي لم يخلق للجمود
والسكون انما للحركة والتقدم ولكن هناك من يعتقد بانه
يمكن تنظيم المجتمع الاسلامي على اساس الاستغناء عن حافز
الربح الدنيوي وان لا يكون الاجر هدف في حد ذاته للمسلم

١ - انظر : د. عبد الرحمن احمد : دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي ،
الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، دار الجامعات الاسلامية ، ١٩٨٨ م .

من عمله ولكن النصوص الصريحة تخالفه . (١)

ب - ان العقيدة الاسلامية تحت المسلم على ان يعمل ويتقن عمله طاعة لله ورسوله وارضاء لآخوانه المؤمنين . وان ما يتحقق من اجر " او دخل " من وراء العمل فهو اجر مستقل قد قدره الله عليه ولا حيلة للعامل فيه . بعد بذل الجهد والسعي في الارض فان النفس لن تموت حتى تستوفي رزقها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يا ايها الناس اتقوا الله واجملوا في الطلب فان نفسا لن تموت حتى تستوفي رزقها . وان ابطأ عنها - فاتقوا الله واجملوا في الطلب خذوا ما حل ودعوا ما حرم " (٢) رواه ابن ماجه . (٣)

ج - تقوم اجهزة اعادة التوزيع في الاسلام - من زكاة وصدقات وغيرها برفع مستوى التوزيع الشخصي في الاسلام ، وبسد ما قد يحصل من انحرافات في التوزيع الوظيفي الذي يعتمد على السوق الاسلامية ، كما ذكرناه سابقا .

٤ - جهاز التوزيع في الاقتصاد الاسلامي :-

لقد وضع المجتمع الاسلامي جهازا متكاملا للتوزيع بالشكل الذي يلتقي فيه حقوق الفرد بحقوق الجماعة ، فلم يقف حائلا بين الفرد ، وحقه الطبيعي في اشباع ميوله ورغباته الفطرية ، كما انه لم يسلب الجماعة كرامتها ولم يهدد حياتها وبذلك امتاز عن اجهزة التوزيع المختلفة التي وضعها الانسان في مختلف الازمان ، والاسلام يعتمد نوعين من ادوات التوزيع :

النوع الاول : مباشر ، ويتمثل في كل من :

العمل والحاجة مجتمعين او منفردين ، احدهما عن الآخر بمعنى انهما غير متلازمي التأثير في التوزيع بصفة دائمة ، بل قد يجمعان معا فيكون تأثيرهما الحاقا للمستوى العام للرفاهية بالنسبة لمن اجتماعا فيه .

وقد ينفرد احدهما عن الآخر فيكون تأثير العمل غير محدود في رفاهية العامل ، وتأثير الحاجة ضائعا لتوفير ضرورات الحياة لمن اتصف بالحاجة التامة نتيجة لسعجه الكلي عن العمل .

(١) انظر :- صلاح الدين نامق :- التوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي - مرجع سابق ص ٢٤ .

(٢) انظر - د :- عبد الرحمن يسري - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام - الطبعة الاولى - الاسكندرية - مؤسسة شباب الجامعة ص ٢٨-٣١ .

(٣) راجع التوزيع في آخر الرسالة .

النوع الثاني : غير مباشر ويتمثل في الملكية بشقيها العامة والخاصة .

وان العمل في نظر الاسلام سبب لملكية العامل نتيجة عمله ، وهذه الملكية الخاصة تعبر عن ميل طبيعي في الانسان الى تملك نتائج عمله ، وبذلك تكون الملكية القائمة على اساس العمل في هذا المجال هي التي تحدد الشكل الاولي العام للتوزيع في الاقتصاد الاسلامي حيث ينقسم افراد المجتمع الاسلامي بين العمل والحاجة ، الى ثلاثة اقسام هي (١) :

الاول : فئة تعمل وتحقق كفايتها عن طريق العمل وتسد حاجتها مع زيادة في ذلك وفضل حتى تصل الى الرخاء والغنى . فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . فالحاجة لا تعمل شيئاً بالنسبة الى هذه الفئة وانما العمل وهذه الفئة هي المفضلة والمطلوبة في الاقتصاد الاسلامي . حيث انها كفت نفسها وتصدقت بما فضل عنها فحصلت على خيري الدنيا والاخرة .

الثاني : فئة لا تستطيع ان تعمل وهم المعاقون والمسنون وذوو العاهات وغيرهم . فتعتمد في دخلها على الحاجة وحدها . فتحصل على كفايتها كاملة وفقاً لمبادئ الكفالة العامة . والتضامن الاجتماعي في المجتمع الاسلامي . وهذه الفئة خارجة عن القوة العاملة في المجتمع .

الثالث : فئة تعمل ولا تحقق بعملها الا ما يشبع ضرورتها وهو لا يكفيها حاجتها فتعتمد في دخلها على العمل والحاجة معا ، فالدولة هنا تكمل لها كفايتها فتعتمد على زيادة دخلها وفقاً لمبادئ الكفالة والتضامن الاجتماعي في المجتمع الاسلامي (١) .

١ - انظر : محمد الحسن صالح المهدوي : دور العمل في توزيع مصادر الثروة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة الملك عبدالعزيز (سابقاً) (مكة المكرمة) كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ١٤٠٠هـ .

١٩٨٠م اشراف د. حسن حامد حسان ص ٩٩ وص ١٠٦ .

٢ - انظر المصدر : محمد باقر : اقتصادنا "مرجع سابق" ص ٣٥٣ .

وبالنظر الى عنصر العمل نجد ان توزيع ملكية هذا العنصر اقرب الى التساوي من اي عنصر آخر فكل انسان يملك جهده الجسماني والذهني وبذلك فان عنصر العمل هو العنصر الوحيد الذي تمتلكه النسبة الكبرى من افراد المجتمع وارتفاع العائد الذي يحصل عليه هذا العنصر - عموما يستفيد منه غالبية الافراد الذين لا يمتلكون شيئا من عنصري الارض ورأس المال . ولذلك يكون من شأن ارتفاع العائد تحسن ملموس في دخول هذه الطبقات مما يضيق الفجوة بين دخول الطبقات المختلفة^(١).

١ - انظر : د. سلوى سليمان و د. عبد الفتاح قنديل : مقدمة في علم الاقتصاد "مرجع سابق" ص ٧٢٠ .

خاتمة المبحث

يُميز الاقتصاديون عادة بين التوزيع الشخصي للدخل والتوزيع الوظيفي له ، والمقصود بالتوزيع الشخصي للدخل : هو بيان مدى التباين في الدخول التي يحصل عليها الأشخاص بغض النظر عن مصدر هذا الدخل ، والمقصود بالتوزيع الوظيفي للدخل : هو كيفية توزيع الدخل على عناصر الانتاج بغض النظر عن الأشخاص المالكين لخدماتها والأجور تعد أحد عناصر التوزيع الوظيفي ، كما أنها أهم دخل شخصي للأفراد في كافة المجتمعات والنظم لأنها عائد عنصر العمل ، ويختلف التوزيع باختلاف النظام الاقتصادي القائم وله عدة وسائل وادوات من أهمها الأجور .

ففي المجتمع الرأسمالي تتحدد الأجور وفقا لنظرية المساومة بين العمال وأرباب العمل وحسب ظروف العرض والطلب ، وبذلك يكون التوزيع الرأسمالي هو توزيع السوق مهما شابت هذه السوق من انحرافات وظلم ، لذلك كثيرا ما نسمع في هذا النظام من اضطرابات للعمال ومطالبتهم برفع أجورهم وذلك لانخفاض دخولهم ، وفي النظام الاشتراكي تقوم الدولة بعملية التوزيع ، لأن الأجور تتحدد مركزيا حسب خطة الدولة الاقتصادية ، كما أن أسعار السلع والخدمات محددة أيضا ودائما ما تنحرف هذه الخطط عن أهدافها ، والواقع التطبيقي لهذا النظام يثبت أن العمال لا يزالون يعانون من البؤس والشقاء وسوء عدالة التوزيع .

وفي الاقتصاد الاسلامي نجد أن الأجور تتحدد حسب ظروف السوق الاسلامية وعوامل العرض والطلب الحقيقية ، بغير ظلم من العباد أو انحرافات في السوق ، والا فرض أجر المثل ، تفرضه الدولة بالاسترشاد بأحوال السوق وبالخبراء الاقتصاديين العارفين له ، والسالمين من الغرض ، كما أجاز الاسلام للعامل امتلاك أكثر من عنصر انتاجي كأن يجمع بين أجر وربح ، وأجر وجعل ، كما أقام الاسلام جهاز توزيع عام يقوم على الملكية والأجر من ناحية والأجر والحاجة من ناحية أخرى وهناك عوامل شرعها الاسلام وضوابط أقامها لتحقيق العدالة لجميع فئات المجتمع بما فيهم العمال ، مع السماح بنوع من التسفاوت المكتسب بعوامل شرعية كدافع للإنتاج والجد والعمل .

في هذا الفصل تم التطرق لدور الأجور في النشاط الاقتصادي وتتبع آثارها الاقتصادية المختلفة على التوظيف ، والاستقرار ، والتوزيع وذلك في النظم الاقتصادية المختلفة ، حيث تم عرض النظرية الكلاسيكية والكيينزية في التوظيف ، ثم إبراز جوانب هامة في الاقتصاد الإسلامي تؤثر على التوظيف وذلك في المبحث الأول من هذا الفصل .

وفي المبحث الثاني تم التحدث عن دور الأجور في الاستقرار وآثارها على كل من التضخم والبطالة ، والركود التضخمي ، كما تم استعراض سياسات الأجور لتحقيق الاستقرار ، ثم استعرض الباحث أخيراً دور الأجور في الاستقرار في الاقتصاد الإسلامي .

وفي المبحث الثالث ، تم التطرق الى آثار الأجور على التوزيع وذلك في النظم الاقتصادية المختلفة مع التركيز على النظام الاقتصادي الإسلامي .

وبختام هذا الفصل ، ختمت هذه الدراسة عن الأجور وآثارها الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ويتم التطرق في الصفحات القادمة التالية - ان شاء الله - الى النتائج الهامة لهذه الدراسة . والله الموفق .

تم بحمد الله

الخاتمة

وتشمل على النتائج والتوصيات

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

١- اصطلاح " الأجر " قد يعني اشكالا متعددة من دخل العامل فهناك الأجر الزمني : وهو أجر يدفع على عمل خلال فترة زمنية محددة ، كيوم أو إسبوع أو شهر ، وهناك أجر القطعة : وهو يدفع للعامل عن كمية محدودة من الانتاج يؤديها العامل وفقا لمهارته وسرعته وكفاءته وقد يكون أحد المحفزات الاجرية ، وعند الفقهاء ، يعرف هذان النوعان من الأجر ، بالأجر بتحديد المدة كاستجرتك يوما ، أو شهرا ، أو سنة ، والأجر بتحديد العمل ، كالاستئجار على خياطة هذا الثوب او صنع هذه الآلة ، أو انجاز هذه القطعة لمن يعملون في المصانع الحديثة ، وقد تميز الفقهاء رحمهم الله بأن بحثوا حكم الجمع بين تحديد المدة وتحديد العمل [أي أجر القطعة وأجر الزمن] على قولين اصحهما أنه جائز .

٢- من أنواع الأجور الأخرى وأهم الوسائل لتحسين العلاقات الصناعية ، وإحداث الحوافز لزيادة الانتاج ، اشتراك العاملين في المشاريع بإرباحهم وتملكهم جزء منها عن طريق أجورهم ، حيث تقوى المصلحة المشتركة بين العمل ورأس المال ، وكذلك يكتسب العمال فهما أفضل للمشاركة الاقتصادية لشركاتهم وللصناعة عامة ، وهذا ما يعرف بأجر بحصة من الناتج ، وقد عرف الفقهاء ذلك ، فقد تكون الأجرة جزءا من الانتاج كصاع من الدقيق الذي يطحنه العامل ، أو واحدا أو أكثر من الآلة التي يصنعها العامل ، وهذه اجارة بلا شك لأن الأجر محدد فيها ، وقد تكون الأجرة بجزءا شائعا من الانتاج كله كسدس الزيت البذي يعصره ، أو خمس الزرع الذي يحصده العامل ، وهذه اقرب الى الشركات منها الى الاجارة ، وقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين اصحهما أنه جائز .

٣- من أنواع الأجور أيضا الأجر النقدي والأجر الحقيقي ، حيث لا يؤثر في العمال ما يتلقونه من مال كأجر نقدي وحسب ، انما بما يمكنهم الحصول عليه من سلع وخدمات بهذا المال أي الأجر الحقيقي ، وهذه المسألة لاتعرف الا حديثا ، ولم يعرفها الفقهاء ، لأن الأجر في الاسلام يعد اجرا حقيقيا لأن الأجر كان يدفع بالذهب والفضة ، اللذين يتميزان بثبات في قيمتهما نسبيا ، ويدفع كأجر عيني ، أو كمنفعة وهذه الاتواع التي عرفت قديما لا يظهر فيها الفرق بين ما هو نقدي وما هو حقيقي ، ولكن الاسلام عالج هذه المشكلة الطارئة الحدوث بطرق أخرى ، فحرص على ثبات قيمة الأوراق النقدية وكفاف التفتخ..... الخ من الوسائل الأخرى .

٤- تعكس نظريات الأجور ظروف وأحوال البيئة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تائرت بها. وأن هذه النظريات ماهي الا صدى للبيئة نفسها ، وللأحوال والظروف التي سادت في فترة معينة ، وعند تغير هذه الظروف تغيرت هذه النظريات ، ولم تكن تلك النظريات موضوعية بل كانت تخدم مصلحة طبقة معينة أو فلسفة معينة تنطلق منها ، ولذلك ثبت فشل الكثير من هذه النظريات عند التغيرات الاجتماعية والفلسفية ، هذا في النظام الرأسمالي ، وعلى العكس من ذلك النظام الشيوعي ، فلم تكن أفكاره [أو نظرياته مجازا] منطلقة الا من رؤوس من نادوا بها ، وقد تكلفوا في الواقع كثيرا ليتقبلها الناس ، وهي الى الآن لم تزل ترفض ، متى ما وجد بصيص أمل من حرية فكرية ، ولم تطبق الى الآن الا بالمطرقة والمنجل حيث تضرب رؤوس من يرفض ذلك .

٥- ان نظام الأجور في النظام الشيوعي مرهق للعمال ، ولا يجدون في ظلالة أثرا للسعادة والرفاهية والحياة الكريمة ، ولم يكن شعار المساواة في الأجور بين العمال الا خدعة صدقها المغفلون واستمات في الدفاع عنها المنتفعون من خدمة هذا النظام ، ولكن الواقع كان أقوى منهم في كثير من الأحيان ، ففشل هذا النظام فشلا ذريعا أينما وجد ، وكانت فكرة مساواة الأجور هي سبب رفعه ، والآن هي التي تسقطه .

٦- الأجر في الوظيفة العامة [لعمال الدولة] لا يكون في مقابل المنفعة لانه ليس عقد معاوضة كما في أجر القطاع الخاص ، وانما الأجر يكون في مقابل أن هذا الأجير [الموظف] قد حبس نفسه للصالح العام ، وكلف ببعض مهام الامة فلا بد أن تكفل الامة مؤونته هو وأهله من بيت مال المسلمين ، وقد كان يعرف «بالرزق» تميزا له عن الأجر في القطاع الخاص .

٧- الاجراء في الاسلام على قسمين :
أحدهما : أجر الدولة [الموظف الحكومي] : والعقد هنا عقد مسامحة ومعروف واحسان ، ولا يستحدد هذا الأجر في السوق لانه ليس عقد معاوضة انما يحدده ولي الامر وفق المصلحة ويعرف هذا الأجر «بالرزق» أو «العمالة» في الاسلام ، وما كانوا يطلقون عليه اجرا لانه ليس معاوضة ، الا في بعض الحالات تغليباً لانه داخل في معنى الأجر .

الثاني : اجير القطاع الخاص : [العامل أو الموظف في الشركات] :
وهو ينقسم الى قسمين :
- وهو من قدر نفعه بالزمن [مدة معلومة] يستحق
المستأجر نفعه في جميعها .

- : اجير مشترك وهم من قدر نفعه بالعمل ، أو عمل عملا
في مدة لا يستحق نفعه في جميعها والعقد هنا عقد
معاوضة ومسكايسة ومشاحة في القسمين ، ويتحدد هذا
الاجر في السوق .

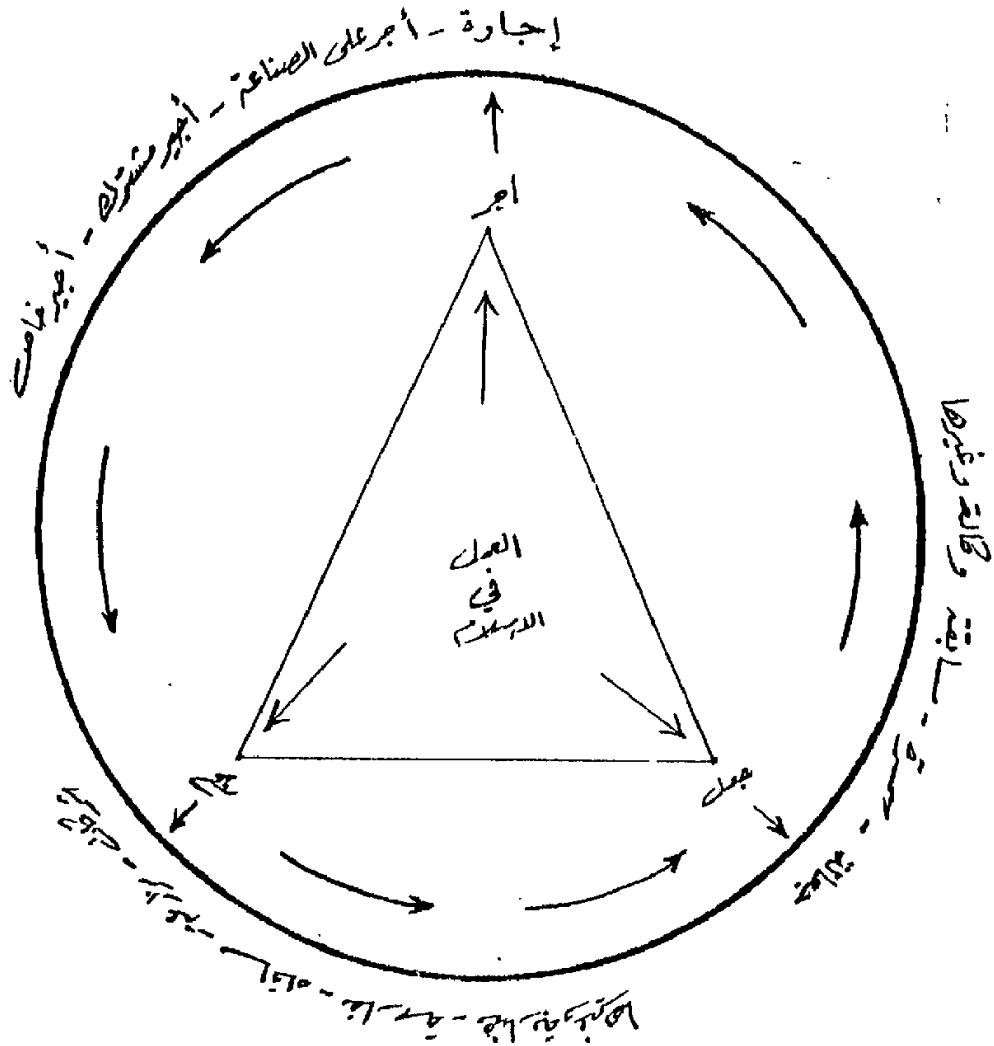
٨- يتميز الاسلام بمفهومه الشامل للعمل سواء اكان في مقابل اجر ، أو
جعل ، أو ربح أو رزق ، لأن العمل هو واحد في كل الحالات وان
اختلفت طبيعة العقد ، لأن العقد شيء والانسان الذي يؤدي هذا العمل
شيء آخر ، فنجد للعمل في الاسلام عقود مختلفة وهي الاجارة ،
الجمالة ، المزارعة ، المساقاة ... والشركات ، وعقود عمال
الدولة وغيرها كل هذا لم يخرج عن كونه عملا ، أما العقد فهو بين
المتعاقدين يختاران ما يرضيهما من انواع العقود المختلفة بما
يحقق مصالحهما ، وتجد فائدة النظرة الشمولية للعمل لنفي الطبقات
وعدم تقسيم المجتمع الى طبقات حسب نوع كل عمل ، فقد اعتبر
الاسلام جميع الاعمال النافعة من اقلها شأنا كحفر الارض مثلا الى
اعظمها كرياسة الدولة داخله كلها تحت عنوان العمل وداخله تحت
مسمى الاجراء بشكل عام ، على تفاوت في النوع والمقدرة وطبيعة
العقد .

أما القوانين الوضعية فان تشريع العمل يشمل العمال وحدهم
على انهم طبقة مستقلة ، ويتبدل هذا التشريع بحسب قوة العمال
وضعفهم ، وليست كذلك حال المهندسين ، والاطباء ، والمحامين فهم
في هذا التشريع طبقة اخرى ، وتوجد أيضا طبقة ارباب العمل
والصناعيين ، لذلك يجب ان نكون حذرين من هذه القوانين الوضعية
ومن نظرتها المادية القائمة على الاستغلال والمصلحة والطبقية ،

٩- يوجد في الاقتصاد الاسلامي مثلث رافع يستحق الوقوف عنده طويلا ، وهو
ان العمل في الاسلام يستحق ثلاث عوائد وهي الاجر والجعل والربح
[وهنا يجب ملاحظة عدم دمج الجعل في الاجر لأن للجعل خصائصه العامة
ومميزاته الخاصة والمفيدة وايضا هنا نستبعد الرزق لعمال الدولة
لأن له طبيعة معينة ترتبط بامام المسلمين والدولة ولايتحدد في
السوق] هذه الثلاث عوائد تقابل ثلاث عقود هي اصول في حد ذاتها وهي
عقد الاجارة ، عقد الجمالة ، وعقود الشركات .

وقد استطاع الاسلام من هذا التداخل بين العقود ان يموغ فكرا عجيبا قل ان يوجد له تظير ، وذلك باعطاء الحرية الكاملة للعاقدين [ولنقل العامل ورب العمل] ان يختار كل واحد منهما من هذه العقود ، ليس ما يوافق مصلحته وحسب ، بل وطبيعته البشرية وامكاناته المادية ، فهناك من يملك المال ولا يملك العمل ، فنجد الشركات توفر له ذلك ، وهناك من يملك العمل ولا يملك المال ، فنجد الاجارة توفر له ذلك ، وهناك من يريد حرية التحرك داخل العقد فنجد الجعالة توفر له ذلك .

ويجب ان لاننسى انه داخل كل نوع من هذه الثلاثة ، انواع اخرى من العقود فالشركات هنالك المضاربة والمزارعة والمغارسة والمساقاة والاجارة هناك اجير مشترك ، واجير خاص ، والجعالة هناك السمرة والمسابقة وغيرها كثير ولو رسم ذلك في دائرة لزادت سعتها بزيادة انواع العقود ، والعمل هو الرابط المشترك والوحيد بين هذه العقود هو العمل . كما يلاحظ من الشكل التالي ان الدائرة تتسع بلا حدود :



١٠- هناك أيضا ملاحظة جديرة بالمناقشة ، وهي أن العمل هو العنصر المستخدم الوحيد في جميع هذه العقود ، ولنقل العنصر المشترك لجميع هذه العقود ، ثم نجد التفريع الأول لنوع العائد وهي ثلاث عائدات تعد كل منها أصل في حد ذاته وهي [أجر ، جعل ، ربح] - لاحظ السعة الأولى .

ثم يأتي التفريع الثاني لنوع العقد وتفريعاته الضابطة لهذه العائدات ، فكل واحدة من هذه العائدات لها أنواع من العقود تضبطه في حدود دائرته ، - لاحظ السعة الثانية - ثم وجدت أنواعا أخرى من العقود اختيارية تركت للمتعاقدين بأن يختار كل منهما ما يوافق مصلحته ، فاما أن يعقد على أساس أنها جعالة أو اجارة ثم وجد نوع آخر وهو الأجر بحصة من الناتج اذا كان محددا فهو اجارة ، لأن الشركة تفسد اذا وجد نصيب محدد ، واذا كان شائعا فهو شركة ، وهنا أيضا وجد ترابط [وتردد أيضا] بين الأجر والجعل من جهة والأجر والربح من جهة أخرى ، وقد ناقش الباحث في ملب الرسالة حكم الجمع بينهما ، ولم يمكن الجزم فيهما برأي ، لتجدد الحادثتين حيث لم يظهر بوضوح الا في هذا العمر ، وقد اجتهد الباحث فيهما للتوصل الى حكم ، ولكن الباب ما يزال مفتوحا .

ونعود الى شيء آخر وأخير وهو نوع المال المدفوع في مقابل هذه العائدات الثلاثة [أجر ، جعل ، ربح] نجد أنهم اتحدوا جميعا في قبول ثلاثة أنواع وهي أن يكون المال ، اما نقدي ، أو عيني ، أو منفعة [وفي الشركات تسمى أيضا عمل] ولاحظ أن المدخل كان واحدا وهو [العمل] وأيضا المخرج كان واحدا وهو [نوع المال المدفوع] فوجد ترابط مشترك بين كل هذه العقود من بداية العملية الانتاجية [أي من العمل] وعند نهايتها [أي رأس المال] وفيه تزاوج عجيب بين العمل ورأس المال كما يظهر في الشكل التالي :

١١- لا يمكن أن تكون المشقة هي مناط ارتفاع الأجر ، وعدمها هي مناط انخفاضه ، لأنه رب عمل قليل يستحق عليه أجر عظيم ، ورب عمل شاق مضمّن لا يحصل إلا على أجر يسير ، إذ لو كان التقدير بالمشقة لكان أجر الحجار أكثر من أجر المهندس ، وأجر الممرض أكثر من أجر الطبيب ، وإذا بطل هذا ، فما هو الأساس الذي يبنى عليه تقدير الأجر ؟

إن الأساس الوحيد الذي يبنى عليه تقدير الأجر في العقود إنما يرجع لشيء واحد هو المنفعة لأنها عقد على منفعة بعوض ، ويقدر الأجر بحسب تقدير المنفعة التي جرى عليها العقد ، والمنفعة هي تعبير إسلامي ، مضمونه العام هو المصلحة والفائدة ومنع الضرر وأنه لا يعني مجرد اللذة والمتعلق بها من إحاسيس ، بل يعني ما هو أكثر من ذلك وأعمق ، وأنه يعني تحقيق مصلحة أو فائدة حقيقية للإنسان وليس هناك أبلغ من تصوير ذلك في مقابل الضرر ، فهو كل ما يزيل ضرراً أو يمنع حدوثه ، والضرر شيء ممكن تصوره وانخفاضه للمقاييس الموضوعية ، والأساس الذي يقوم عليه تقدير هذه المنفعة هو الشرع ونظر العقلاء والمنفعة تتحدد في السور الإسلامية .

١٢- نظم الإسلام العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال عن طريق المبادئ التالية :

- أ- الأصل في هذه العلاقة رضا المتعاقدين مع حرية التعاقد والاشتراط
- ب- العامل يجب له أجره ويستحقه وإن لم يشترط .
- ج- رب العمل يرجع على العامل بقيمة ما استغفر باشتغاله عن عمله .
- د- ربط هذه العلاقة بالعبادة ورقابة الضمير .

١٣- حمى الإسلام الأجر حمائية قسراً أن توجد في غيره ، من نظام أو دين وذلك منذ أكثر من أربعة عشر قرناً ، وفي هذا رد على من يدعي أن العمال كانوا في بؤس الرأسمالية حتى أنقذتهم المبادئ الاشتراكية والشيوعية ، حيث سنت القوانين لحمايتهم ، وأنشئت النقابات للدفاع عنهم ، ولو لم توجد كتابات ماركس وغيره لم يحدث هذا ، وقد يكون ذلك واقعهم حقيقة ، ولكن واقعنا نحن أن الإسلام حمى الأجور حماية نظرية وأدبية تهتم بالتركيز على حق الأجر وحرمة الاعتداء عليه وأنه أمانة في يد صاحب العمل ، وينذر بالوعيد الشديد والعقاب من الله على من فرط في ذلك واستغل العمال وأكل أجرهم بغير حق ، ولم يكتف الإسلام بذلك بل شرع طرقاً عملية لتحقيق ذلك منها :

أ- تقدم أجور العمال على جميع الحقوق عند الإفلاس للمشروع أو الأفراد .

ب- للأجير أن يحبس السلعة التي صنعها حتى يستوفي أجره في كل حال سواء في فلس أو موت أو غيره دون الحاجة لحكم حاكم .

ج- أن يصرف الأجر من تكة المتوفي قبل توزيع الميراث .
د- فريضة الزكاة في الاسلام تراعى فيها مصالح العمال وذلك في مواضع هي :

- الأول :** رفع الزكاة عن آلات المحترفين والعمال دفعا لانتاجهم وتخفيف التكلفة عليهم .
الثاني : في الأجر بحصة من الناتج لايحوز أن يشترط رب المال زكاة المال على العامل في حصته وحده ، سواء كانت مضاربة أو مزارعة أو مساقاة أو غيرها .
الثالث : زكاة الشطوع للعامل والاجرير تكون بما فضل عن كفايته وكفاية من يمونه .

١٤- للدولة في الاسلام دور كبير بشكل عام ، وفي الأجر بشكل خاص ، فالدولة مسؤولة عن محاربة استغلال ووسائله ، وايجاد العمل لمن لا عمل له ، وضمان حصول جميع افراد المجتمع بما فيهم العاملين ، على المستوى المعيشي اللائق بجميع الطرق والوسائل [غير الأجر] كفرض أنظمة التكافل الاجتماعي ، والتأمينات الاجتماعية ، ومعاشات التقاعد وغيرها ، وأن توازن الدولة بين مصالح العمل وأرباب العمل وفي حالات خاصة يتم اجبار العمال بالعمل ، والتسجير عليهم بفرض أجر المثل عند انحرافات السوق مثلا ، وغير ذلك .

١٥- لم يوجد في الاسلام ما يعرف بضمان أجر الكفاية نهائيا لانظريا ولا تطبيقيا ، وعليه فالدولة في حل من ضمان هذا الحد ، عن طريق الأجر ، وأن الأجر في الاسلام يتحدد وفق ظروف السوق والعرض والطلب ولا يجوز أن تتدخل الدولة في هذا الا عند وجود انحرافات ، عند ذلك يفرض أجر المثل ، وهو قريب نسبيا من أجر التوازن الذي يتحدد في السوق .

١٦- لامام المسلمين حرية النظر في الرزاق العاملين في الدولة بأن يعتبر الكفاية فيها وهذا لم يبين على دليل شرعي الزامي ، انما يكون وفق المصلحة ، والامام مخير في ذلك ، وأن من اعتبر الكفاية من علماء الاسلام بنوه على المصلحة لاغير .

١٧- الكفاية في الاسلام مضمونة لجميع افراد المجتمع ، والعاملين من باب أولى متى كان دخلهم لا يكفيهم ، وذلك عن طريق التكافل الاسلامي الاجتماعي والمؤسسات الخيرية وقد فرضت له في الاسلام موارد ثابتة

أو متجددة كالزكاة ، والصدقات ، والتفقة على ذوي القربى وغير ذلك ، ولو طبق ذلك تطبيقاً صحيحاً لما كان هناك حاجة لأجر الكفاية ويعتقد الباحث أن ترديد الكلام عن أجر الكفاية في بعض الكتابات المنسوبة إلى بعض الاقتصاديين الإسلاميين ، وانتشار بعض المسميات الغريبة علينا كالححد الأدنى للأجور وغير ذلك ، إنما هو تقليد للنظرة الوضعية وتأثر الكثير منهم بالأفكار الاشتراكية ، ولو أن هؤلاء رجعوا حقيقية إلى النظام الاقتصادي الإسلامي لما وجدوا في النظام الإسلامي حاجة لأجر الكفاية ، بل هو في غنى عنه .

١٨- تتدخل الدولة أو من ينوب عنها من الولاة والمحتسبين - في حالات كثيرة لغرض أجر المثل ، وأجر المثل : هو الأجر الذي يقدره أهل الخبرة السالمون من الغرض ، وهو قريب نسبياً من أجر السوق [التوازن] وأجر المثل ليس هو حداً أدنى للأجور ، لأن هذا الأخير لم يعرف إلا في العصر الحديث عندما انتشر الظلم وساد الفساد واستغل العمال والنساء والأطفال في غيبة من الضمير الإنساني ، وعندما طغت المادة وعميت الأبصار عن التشريع السماوي الإسلامي الذي لا يوجد فيه مكان للحد الأدنى للأجور .

١٩- الأجر في الاقتصاد الإسلامي يتحدد بحالة طبيعية واحدة هي ظروف السوق ، إلا عند حصول انحرافات في هذا السوق فإن الدولة بالاتفاق والرضى مع العمال والنقابات وأرباب العمل واتحاداتهم تتدخل لإعادة السوق لحالته الطبيعية بفرض أجر المثل ، وهذا لا يكون أبدياً بل إذا رفع الظلم ، وصححت الانحرافات رفعت الدولة يدها عن السوق ، فعاد الأجر من جديد ليتحدد حسب قوى السوق .

٢٠- النقابات العمالية واتحادات أرباب العمل في الإسلام تعاونية خيرية ترتبط بالدولة وتهدف إلى رفع الظلم ، وإصلاح الانحرافات ، وتنضبط بأحكام الإسلام وتعاليمه وتسعى لتحقيق العدل والحق وصالح الأمة ، ولا يمنع من وجود ذلك - متى وجدت الحاجة لها - أي محظور شرعي .

٢١- إن افتراض وجود [بطالة إجبارية] أي وجود عمال مستعدين للعمل حتى بأقل من الأجر السائد ومع ذلك لا يجدون عملاً ، أمر يتعارض مع النظرية الكلاسيكية ، ومن وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين تعتبر مرونة الأجور عملية آلية تؤدي دائماً إلى عودة الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل وأن الكساد لا يحدث إلا لفترات محدودة .

وعليه فانهم يعتقدون بأن البطالة الاجبارية انما هي نتيجة
للجمود في مستوى الاجور ، لذلك فانهم ايدوا سياسة تخفيض الاجور
لزيادة التوظيف .

٢٢- وفقا للنظرية الكنزوية يتوقف الاستثمار على عاملين الكفاءة
الحدية للاستثمار ، وسعر الفائدة ، وسياسة الاجور النقدية الجامدة
من المحتمل ان يكون لها اثر على الكفاءة الحدية للاستثمار عن
سياسة اجور نقدية مرنة تتجه فيها نحو الانخفاض تدريجيا ، فـاثر
سياسة تخفيض الاجور في اوقات الكساد على الكفاءة الحدية
للاستثمار يبدو انها لاتعطي املا كبيرا في تخفيض البطالة ولعل
اكبر اثر موافق لسياسة التخفيض العام للاجور النقدية على مستوى
التوظيف يمكن ان يوجد في اثر هذه السياسة على تخفيض سعر
الفائدة ، ومن الوجهة التحليلية فان ما يؤدي اليه انخفاض الاجور
النقدية من انخفاض في سعر الفائدة ، لا يختلف عما تؤدي اليه
زيادة الكمية المعروضة من النقود [M] بغرض زيادة مقدار النقود
المتاحة للأرمدة الخاملة من تخفيض سعر الفائدة ، والخطوات التي
توضح كيف ان تخفيضا عاما في الاجور سوف يترتب عليه تخفيضا في سعر
الفائدة انما يشار اليها عادة على انها اثر كينز .

٢٣ - ان سعر الفائدة لايعتبر من العوامل الحاسمة التي تدخل في
تقديرات رجال الاعمال عند اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار الجديد ،
كما ان النظرية التي تقرر ان الاستثمار يتوقف على سعر الفائدة ،
قد ثبت قصورها ، وذلك لان هذه النظرية تقرر ان تخفيضا مستمرا في
سعر الفائدة تجعل الاستثمار موجبا خلال فترة زمنية ، ولكن الملاحظ
انه لم يحدث مثل هذا التخفيض المستمر في سعر الفائدة خلال القرن
الماضي في معظم الدول الغربية ، وبذلك تفقد النظرية قدرتها على
تفسير عمليات التراكم الرأسمالي التي حدثت في هذه الدول خلال هذه
الفترة .

٢٤- ان التحليل الخاص بدالة الاستثمار انما يستند الى سعر الفائدة
والكفاءة الحدية للاستثمار ، ذلك لانه يفترض ان الاجور تتساوى مع
الانتاجية الحدية للعمل ولكن اذا ما اسقطنا هذا الفرض فان
معدلات الاجور تصبح عاملا اكثر اهمية في نظرية الاستثمار .

٢٥- في الاقتصاد الاسلامي يتم الغاء سعر الفائدة نهائيا لذلك فان
تكاليف الاستثمار تنخفض ويظل الاستثمار قائما حتى لو كانت
الربحية مساوية للصفر واذا ربطنا ذلك بالاجور التي تتميز

بالاستقرار والثبات النسبي ، كل هذا يتيح للمستثمرين معرفة تكاليفهم بدقة ، أيضا لعدم وجود نظرية المساومة ، بين العمال وأرباب العمل ، وعدم وجود تنافس مادي بينهم ، وائتفاء الاحتكارات ، وحرية الدخول في سوق العمل ، يمكن القول أن للأجور أثرا محمودا على الاستثمارات في الاقتصاد الاسلامي .

٢٦- تعد الأجور أحد المتغيرات الداخلة في حسابات ربحية الاستثمار ، ويصدق عليها ما يصدق على غيرها ، حيث تؤثر وتتأثر حسب تغيرها مع عدم اهمال المتغيرات الأخرى التي تؤثر بها ، وأن التركيز عليها وحدها يظهر جانبا واحدا فقط من جوانب نظرية الاستثمار وهو جانب لن يكون الا مشوها عن الواقع الحقيقي والمعقد لنظرية الاستثمار .

٢٧- لكل سياسة من سياسات الأجور أثرها السلبي وذلك أن تطبيق استراتيجية معينة من شأنها تخفيض مستويات الأجور يؤدي بالضرورة الى زيادة معدلات الاستخدام كما أن الأخذ باستراتيجية معينة لرفع الأجور كوسيلة للتخلص من البطالة تعتبر مرفوعة بسبب طبيعة الأجور من ناحية التكاليف وأثر الطلب ، وعليه فإن النظرية الحديثة لاتؤيد تخفيض الأجور النقدية وارتفاع هذه الأجور ، وإنما تدعو الى ترك الأجور النقدية في حالة من الاستقرار ، فكما يرى كينز فإن استقرار الأجور إنما هو الأساس لتحقيق الاستقرار في قيمة النقود ومنه استقرار الاقتصاد القومي.

٢٨- يحرص الاسلام على استقرار الأجور الحقيقية للعمال بما يؤدي الى استقرار الأجور في الاقتصاد القومي ككل ، وذلك ناتج عن عدم السماح للأجور بالانخفاض الكبير أو الفار ، وعدم السماح لها بالارتفاع أيضا مع اعطاء الأجور في نفس الوقت شيئا من المرونة بالتذبذب بالارتفاع والانخفاض البسيط وفق ظروف السوق الحقيقية ، وذلك عن طريق وسائل عديدة تحافظ على هذا الاستقرار ، فمن وسائل عدم انخفاض الأجور ، ربط الأجر بالانتاجية ، مكافحة التضخم ، وجود حد الكفاية للمجتمع ولعمال الدولة وفق مصلحة الأمة ، رفع الزكاة عن الأجور والمرتبات وسائر المكاسب ، والغاء سعر الفائدة وغيرها ، ومن وسائل عدم ارتفاع الأجور ، منع الاحتكارات ، منع نقابات العمال من زيادة الأجور ، تحريم كافة العمليات التبادلية التي من شأنها رفع الأسعار وغيرها . وتعمل هذه الوسائل على شكل قوتي ، دفع وجذب بما يحافظ على استقرار الأجور في الاقتصاد الاسلامي .

٢٩- ان أي تجمع طائفي لفرض أجر معين لاتقتضيه ظروف السوق ممنوع في الاسلام ، كما أن لولي الأمر سلطة اجبار العمال من أهل الصناعات والحرف على القيام بها اذا احتاج الناس اليها بأجر المثل دون زيادة او نقص ، وعليه فلا وجود للتضخم الذي تسببه مستويات الأجور المرتفعة الناتجة عن وجود احتكارات معينة .

٣٠- من استقرار مستويات الأجر في الاقتصاد الإسلامي ، حيث لا يوجد الأجر واحد محدد هو الأجر السوق الخالي من الانحرافات ، والأجر المثل عند وجودها نصل الى أن أحداث الأجر - أو تسببها في التضخم أو البطالة ضعيف أو منعدم تماما في الاقتصاد الإسلامي ، وذلك لعدم وجود دفع للأجر نحو الارتفاع الذي تسببه السلطات الاحتكارية ، كما لا يوجد حد أدنى في الاقتصاد الإسلامي ، وبذلك تكون السوق الإسلامية سوق حرة طليقة من الانحرافات والمساويء التي تسبب التضخم والبطالة ، كما أنه لانتفاء وجود أحدهما ، ينتفي وجود الركود التضخمي في الاقتصاد الإسلامي .

٣١- يرتفع عائد عنصر العمل ، وهو الأجر في المجتمع الإسلامي ، وذلك أن تقييم المجتمع الإسلامي لهذا العنصر مرتفع ، مما يؤدي الى ارتفاع دخل العامل الفرد ، فقد حمى الإسلام الأجر من الاعتداء وحافظ عليه مستقرا كل ذلك لحماية دخل الأفراد مساهمة في عدالة التوزيع ، فقد اهتم الإسلام باستقرار الأجر وفقا لمبدأ الرضى بين الطرفين من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في السوق الإسلامية الحرة ، ولذلك فإن للأجر محاذيره الخطرة عند التدخل لاستخدامه أداة لرفع دخل فئة من المجتمع - بشكل مباشر - سيكون على حساب فئة أخرى ، وعليه فإن الأجر في الإسلام ليس هو أداة من أدوات التكافل الاجتماعي ، وإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع ولا علاقة له بكفاية العامل وحالته المعيشية إنما هو أحد أجهزة السوق القائمة على العدل والقسطاس المستقيم لكل فئات المجتمع وبهذا الطريق وحده يساهم في عدالة التوزيع .

توصيات الرسالة

١- على جميع الدول الاسلامية أن تعيد النظر في قوانينها الوضعية ، وتعود الى جذورها وتراثها الاسلامي ففيه من الخير العظيم ما يغني عن كل تلك القوانين ومن أهم هذه القوانين ، القوانين الاقتصادية .

٢- ان اقرب من يستفيد من هذه الدراسة الاتحادات العمالية وتشريعاتها ، واتحادات ارباب العمل ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الرباني المصالح لجميع فئات البشر ، واستقتت من المعين الصافي الذي لا ينضب وهو التشريع الاسلامي .

الفهارس

- أولاً: فهرست اللآيات القرآنية .
- ثانياً: فهرست الأحاديث والآثار .
- ثالثاً: فهرست تخريج الأحاديث والآثار .
- رابعاً: قائمة الرموز والوجوبية .
- خامساً: قائمة الرسوم والالتصانيات البيانية .
- سابعاً: قائمة المصادر والحدود .
- سابعاً: قائمة المحتويات .

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
١- وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ .	٤٥	المائدة	ج
٢- وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ	٤٠	النور	خ
٣- وَلَنَجْزِيَنَّهُ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ .	٩٦	النحل	٧٨ ٧٩
٤- فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ .	٧٢	يونس	٧٨
٥- فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أُجُورَهُنَّ .	٦	الطلاق	١٩٥-٧٨
٦- وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ .	٢٥	النساء	٧٨
٧- قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ .	٤٧	سبا	٧٨
٨- يَقَوْمَ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا .	٥١	هود	٧٩
٩- وَءَاتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا .	٢٧	العنكبوت	٧٩
١٠- وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا .	٤٠	النساء	٧٩
١١- قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ	٢٦	القصاص	٧٩
١٢- قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا .	٧٧	الكهف	٧٩
١٣- فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً	٢٤	النساء	١٢٥

١٣٧	يوسف	٧٢	١٤- وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ.
٢٠٢	التوبة	١٠٥	١٥- وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ .
٢٠٢	النساء	٤٠	١٦- إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ، وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا .
٢٩١	الانعام	١٦٥	١٧- وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ .
٢٩١	النحل	٧١	١٨- وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ .
٢٩١	الاسراء	٣٠	١٩- إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ .
٢٩٤	الزخرف	٣٢	٢٠- نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْطَانًا ، وَرَحِمْنَا رَبَّكَ خَيْرَ مِمَّا يَجْمَعُونَ .

ثانيا :- فهرس الاحاديث والاثار

الرقم	الحديث	الصفحة
١- حديث عائشة :	أجرك على قدر نصبك .	١٨٣
٢- حديث :	الاجر على قدر التعب .	١٨٣
٣- حديث جابر :	أجر رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه من خديجة بنت خويلد ...	٨١ - ٨١
٤- حديث أبي ذر :	أخوانكم خولكم جعلهم الله تعالى تحت أيديكم	٢٥٩

٥-	حديث يعلى بن منبه :	أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغزو ، وأنا شيخ كبير ليس لي خادم فالتهمت أجيرا يكفيني ...	١٠٠
٦-	حديث ابن عمر :	أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه [رشحه] .	٩٠
٧-	حديث أبي هريرة	أعطوا العامل من عمله ...	١٦٤
٨-	حديث :	اللهم اجعل قوت [رزق] آل محمدا كفاغا .	٢٤٥
٩-	حديث :	أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمؤاجرة	١٦٢
١٠-	أثر أبي هريرة	أمرأتك تقول : أما أن تطعمني أو تطلقني ...	٢٦٠
١١-	أثر عمر قال :	أنا أخبركم بما استحل ، ما أحج عليه أو اعتمر عليه ، وحلتى الشتاء والقيظ ، وقوتي وقوت عيالي كرجل من قريش ليس بأعلام ...	٢٦٦
١٢-	أثر عمر قال :	أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة قيم اليتيم	٢٦٦
١٣-	حديث عائشة :	أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه .	٢٠٣
١٤-	حديث أبي هريرة	أن الله ينزل الرزق على قدر المؤنة .	١٨٣
١٥-	حديث علي :	أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية .	٢١٣
١٦-	حديث الأشعث :	أن أشكر الناس لله تبارك وتعالى أشكرهم للناس .	ت
١٧-	حديث أنس :	أن رجلا من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله فقال : أما في بيتك شيء .	٢٢٢
١٨-	أثر :	أن عمر لم يقدر الأرزاق إلا في ولاية عمار في الكفوفة فأجرى على عمار ستمائة درهم ...	٢٣٥

٢٣٥	١٩- اثر الحسن :	ان عمر وعثمان رضي الله عنهما كان يرزقان الائمة والمؤذنين والمعلمين والقضاة .
٢٤٦	٢٠- حديث ابي امامة	ان اغبط اوليائي عندي لمؤمن خفيف الحاذ ذو حظ من الصلاة... وكان رزقه كفافا فصبر عليه
٢٦٨	٢١- اثر عمر بن الخطاب :	ان غلما لحاطب بن ابي بلتعة سرقوا ثاقا رجل
٢٩١	٢٢- حديث انس :	ان من عبادي لمن لا يملحه الا الفقر ، ولو اغنيته لا قسدت عليه دينه ...
١٨٠	٢٣- حديث عتبة بن المنذر :	ان موسى اجر نفسه ثمانين سنين او عشرة على عفة فرجه وطعام بطنه .
٢٤٤	٢٤- حديث علي	انه اجر نفسه من يهودي يستسقي كل دلو بتمررة : ٢٤٤
٢٤١	٢٥- حديث عبد الله بن سعدى	انه قدم على عمر في خلافته فقال عمر : الم احدث انك تلي من اعمال المسلمين اعبالا فاذا اعطيت العمال كرهتها ...
٢٣٤	٢٦- اثر هشام عن محمد	انه كان لا يرى بائنا ان يأخذ القاضي رزقا من بيت مال المسلمين .
٨٩	٢٧- اثر ابراهيم وابن سيرين	انهما كرها ان يستعمل الاجير حتى يبين له اجره
٢٦٥	٢٨- اثر عمر بن الخطاب انه قال	اني كنت امرءا تاجرا يغني الله عيالي بتجارتي... فما ترون انه يحل لي... .
٢٣٤	٢٩- حديث	ايما عامل اصاب في عمله فوق رزقه الذي فرض له فانه غلول .
٢٣٤	٣٠- اثر ابن ابي ليلى قال :	بلغني ان عليا رزق شريحا خمسمائة .

٢١٥	٣١- حديث أبي هريرة ثلاثة ائنا خصمهم يوم القيامة : وذكر رجلا استأجر أجيرا فاستوفى ولم يعطه أجره .
٢١٦-٢١٥	٣٢- حديث الثلاثة الذين انسد بهم الغار ، فدعا كل واحد منهم بأحسن عمل قدمه في حياته ، فكان منهم الثالث الذي استأجر أجيرا فاعطاهم أجرهم الا واحدا ...
١٦٢	٣٣- حديث سويدة جلبت ائنا وخرمة بزا من هجر...وشم رجل يزن بالاجرة .
٢٤٥	٣٤- حديث أبي هريرة خذ حقل في كفاف وعفاف ، واف او غير واف ...
٢٦١	٣٥- حديث هند خذي مايكفيك وولدك بالمعروف .
٢٦٢	٣٦- حديث أبي هريرة خير الكسب كسب العامل اذا نصح .
١٧٠	٣٧- حديث عائشة الخراج بالظمان .
١٩٨	٣٨- حديث عطاء بن السائب دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ...
١٩٧	٣٩- اثر أبي عبيدة دنست اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال لعمر
١٩٥	٤٠- اثر أبي مسلم الخولاني السلام عليك ايها الاجير .
٢٤٥	٤١- حديث فضال بن عبيد طوبى لمن هدى للاسلام ، وكان عيشه كفافا ...
١٦٢	٤٢- حديث الحسن بن سمره على اليد ما اخذت حتى تؤديه .

٢٤٥	٤٢- حديث عبد الله بن عمرو	قد افلح من اسلم ، ورزق كفافا وقنعه الله بما آتاه .
١٠٣	٤٤- اثر عمر و علي	في تضمين الاجير - وانهما ضمنا الاجير -
٢٣٤-٢٣٣	٤٤- اثر ابا بكر وعمر	في توزيع العطاء وان ابا بكر كان يرى السوية وعمر يرى المفاضلة ...
٢٦٧	٤٦- حديث	كان رسول الله يعطي العطاء على قدر العيلة
٢٣٤	٤٧- اثر عطاء قال	كان في المدينة ثلاث يعلمون الصبيان .
٢١٨	٤٨- حديث عبد الله بن محمود	كفى بالمرء اثما ان يضيع من يقوت .
١٠٣-٩٤	٤٩- حديث سلمة بن الاكوع	كنت اجيرا [تبيعا] لطلحة اسوس فرسه .
١٥٤	٥٠- حديث قيس بن ابي غرزة	كنا نبتاع بلا وساق... ونسمي انفسنا السماسرة
١٥٤	٥١- حديث ابن عباس	لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد [اي لا يكون له سمسارا] .
١٠٠	٥١- حديث عبد الله بن عمر	للغازي اجره وللجاعل اجره واجر الغازي .
٢٦٠	٥١- حديث ابي هريرة	للملوك طعامه وكسوته بالمعروف .
٢٦٥-١٩٧	٥٢- حديث عائشة	لما استخلف ابوبكر قال : لقد علم قومي ان حرفتي لم تكن لتعجز عن مؤنة اهلي ...
٢٦٤	٥٢- اثر ابي بكر	لما استخلف اصبغ غازيا الى السوق وعلى رقبتة اثواب يتجر بها فلقية عمر و ابي عبيد

٢٦٥	لما ولي أبو بكر ، قال أصحاب رسول الله : افرضوا لخليفة رسول الله ما يغنيه .	٥٦- اثر
٢٦٢	ليس لابن آدم حق سوى هذه الخصال ...	٥٧- حديث
١٤٦	لا يحل سلف وبيع ...	٥٨- حديث
٨٠	ما بعث الله نبيا الا رعى الغنم .	٥٩- حديث أبي هريرة
٢٠٣	ما خففت عن خادمك [عاملك] من عمله كان ذلك لك اجرا في موازينك .	٦٠- حديث عمرو بن جريب
٢٠٨	من أدرك متاعه عند انسان افلس فهو الحق به	٦١- حديث أبي هريرة
٨٩	من استأجر أجيرا فليعلمه [فليعطه - فليسم -] له أجره .	٦٢- حديث أبي هريرة
٢٢٤	من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فخذ أكثر من رزقه فهو غلول .	٦٣- حديث
٢٤٥	من أعطى قتل ماله فهو خير له ...	٦٤- حديث أبي قلابة
٢٠٥	من تطيب ولا يعلم منه طب فهو ضامن .	٦٥- حديث
٢٥٠	من سأل وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ... فقليل يا رسول الله وما الغنى ؟ قال خمسون درهما وقيمتها من الذهب .	٦٦- حديث عبد الله بن مسعود
٢٥١	من سأل وعنده ما يغنيه فائما يستكثر من نار قالوا يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال قدر ما يغديه ويعيشه	٦٧- حديث سهيل بن الحنفلة
٢٠٥	من ظلم أجيرا أجره حبط عمله ...	٦٨- حديث أبي هريرة وابن عباس رفعه

٢٦١	٦٩- حديث المستورد بن شداد	من كان لنا عاملا فليكتسب زوجة ، وان لم يكن له خادم فليكتسب خادما ...
٨٩	٧٠- حديث أبي سعيد	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره ...
١٦٤	٧١- حديث أبي سعيد	نهى عن عصب الفرس وقفيز الطحان .
٢٦٤	٧٢- حديث عتاب بن الأسيد	والله ما أصدت من عملي هذا الذي ولاني رسول الله ...
٢٤٧	٧٣- أثر عمر	وددت أن ذلك كفاف ولا على وليا .
٤٦١	٧٤- حديث جابر	يا أيها الناس اتقوا الله واجملوا في الطلب
٢٠٥	٧٥- أثر قتادة	قال : يضمن كل عامل أخذ أجرا اذ ضيع ، وعن ابن شبرمة : لا يضمن الا ما أعنت يده

الحديث	التخريج
١- حديث أجرِك على قدر نصبك	<p>الحديث متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها ، قال «النجم» وربما قيل على قدر المشقة ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة بعد اعتماها : أجرِك على قدر نفقتك أو نصبك ، وفي لفظ أو تعبك ، وروى ابن الإمام أحمد في زوائده عن ابن المبارك عن سفيان من قوله « إنما الأجر على قدر الصبر » . انظر العلوئي : الشيخ اسماعيل ابن محمد : كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس ، الطبعة الرابعة بيروت مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، تحقيق/ أحمد الفلاش ، ج ١ ص ٥٠٠ .</p> <p>قلت : لم يرد في الصحيحين النص على ذكر الأجر، وإنما فهم ذلك منه ، فلفظ البخاري : « ... قالت عائشة : يصدر الناس بنسكين ، وأصدر بنسك ، فليل لها انتظري فإذا طهرت فاخرجي إلى التنعيم فاهلي ثم اتينا بمكان كذا ، ولكنها على قدر نفقتك ، أو نصبك » ، وترجم له البخاري فقال : باب أجر العمرة على قدر النصب ، انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٧١٤ ، وكذلك رواه مسلم ، انظر صحيح مسلم بشرح النووي مرجع سابق ، ج ٨ ص ١٥٤ .</p> <p>قال ابن حجر : وأخرجه الدارقطني والحاكم من طريق هشام عن ابن عون بلفظ « ان لك من الأجر على قدر نصبك ونفقتك » بواو العطف ، وهو الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها في عمرتها « إنما أجرِك في عمرتك على قدر نفقتك » انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٧١٥ .</p>
٢- حديث: الأجر على قدر التعب	<p>هذا الحديث كسابقه إنما اختلفت اللفاظ، ذلك أن النصب هو التعب ، قال ابن حجر : وقع في رواية الاسماعيلي « على قدر نصبك أو تعبك » انتظر ابن حجر: فتح الباري ، مرجع سابق ج ٣ ص ٧١٥ . قلت: غير أنه هنا بلفظ [الأجر] وهو مطلق لم أجده بهذا الإطلاق .</p>

٢- حديث أجر رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه من خديجة | أخرجه الحاكم وقال هو صحيح الإسناد ولم يخرجه |
 خديجة رضوان الله عليها رسول الله صلى الله عليه |
 سفرتين الى جرش كل سفرة بقلوص "وذلك في كتاب معرفة |
 الصحابة ، باب خديجة بنت خويلد ، وقال الذهبي في |
 التلخيص صحيح . انظر :- الحاكم النيسابوري المستدرك |
 على الصحيحين وفي فعله تلخيص المستدرك للذهبي مرجع |
 سابق - ج ٣ - ص ١٨٢ وقد اعل ابن القيم هذا الحديث ، |
 وخالفه المحقق : وقال رجالة ثقات الا ان فيه تدليس |
 ابن الزبير ، انظر ابن القيم : زاد المعاد مرجع سابق |
 ج ١ ص ١٦١ .

٣- حديث اخوانكم خولكم ، جعلهم الله تعالى تحت ايديكم ... | رواه الشيخان وابو داود وانسائي والحاكم عن ابي ذر ، |
 خولكم ، جعلهم الله تعالى تحت ايديكم ... | ورواه هؤلاء عن ابي هريرة بلفظ " اذا اتى احدكم خادمه |
 بطعامه قد كفاه علاجه ودخائه فليجلسه معه ، فان لم |
 يجلسه معه ناوله اكلة او اكلتين " ورواه الترمذي عن |
 ابي ذر ، قال : حسن صحيح بزيادة لفتية ، قبل قوله : |
 تحت ايديكم كما قال في الجامع الكبير انظر : العلجوني |
 كشف الخفاء ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

٤- حديث اذن رسول بالغزوى وانا شيخ كبير ليس لي خادم | رواه ابو داود ، وسكت عنه المنذري ، |
 بالغزوى وانا شيخ كبير ليس لي خادم | انظر : شمس الحق ابادي : عون المعبود ، |
 مرجع سابق ج ٧ ص ٢٠١ .

٦- حديث أعطوا : قال ابن حجر : رواه ابن ماجه من حديث ابن عمر وفيه :
 : الاجير أجره قبل : عبد الرحمن بن اسلم ، والطبرائي في الصغير من حديث :
 : أن يجف عرقه : جابر ، وفيه شرفى بن قطامي وهو ضعيف ، ومحمد بن زياد :
 : وفي لفظ (رشحه) . : الراوي عنه ، وأبو يعلى وابن عدي والبيهقي ، من :
 : حديث أبي هريرة وهذا الحديث ذكره البغوي في المصابيح :
 : في قسم الحسان . انظر : ابن حجر : أحمد بن علي ، :
 : تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، عني :
 : بتصحيحه السيد : عبدالله هاشم اليماني المدني :
 : بالمدينة المنورة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م ج ٣ ص ٥٩ - ٦٠ . :
 : قلت : ورواه أبو يعلى عن أبي هريرة بلفظ "أعطوا الاجير :
 : أجره قبل أن يجف رشحه" انظر : أبا يعلى الموصلي ، :
 : أحمد بن علي : مسند أبي يعلى الموصلي ، الطبعة الاولى :
 : ، جدة ، دار القبلة ، وبירות ، مؤسسة علوم القرآن :
 : ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م تحقيق / ارشاد الحق الاثري ج ٦ ص ١٣٦ . :
 : وقال الهيثمي : رواه أبو يعلى وفيه عبدالله بن جعفر :
 : بن نجيح والد علي بن المدني وهو ضعيف ، انظر الهيثمي :
 : ، مجمع الزوائد مرجع سابق ، ج ٤ ص ٩٧ . وقال العلجوني : :
 : رواه ابن ماجه باسناد جيد عن ابن عمر ، وأبو يعلى عن :
 : أبي هريرة رضي الله عنه ، والطبرائي عن جابر والحكيم :
 : الترمذي عن انس البيهقي عن أبي هريرة بزيادة واعلمه :
 : أجره وهو في عمله .

: انظر العلجوني ، كشف الخفاء ، مرجع سابق ج ١ ص ١٦٠ . :
 : قلت : وهو في سنن ابن ماجه ، انظر ابن ماجه القزويني : :
 : أبو عبد الله محمد بن يزيد : سنن ابن ماجه ، الطبعة :
 : الاولى ، بدون ناشر ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، تحقيق / محمد :
 : مصطفى الاعظمي ج ٢ ص ٦٣ .

٧- حديث أعطوا : قال الهيثمي : رواه أحمد ، واسناده حسن فيه ابن لهيعة :
 : العامل من : ، وبقية رجاله رجال الصحيح انظر الهيثمي : مجمع الزوائد :
 : عمله . : ، مرجع سابق ج ٤ ص ٩٨ .

٨- حديث اللهم : قال العراقي : متفق عليه من حديث أبي هريرة ، قال :
اجعل قوت (رزق) : لفظ مسلم "اللهم ارزق آل محمد كفافا" واللفظ المتفق :
آل محمد كفافا : عليه "اللهم ارزق آل محمد قوتا" وعند أحمد والترمذي :
وابن ماجه وأبي يعلى والبيهقي "اللهم اجعل رزق آل
محمد في الدنيا قوتا" انظر : الحداد تخريج الأحاديث :
أحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ١٨٩٢ و ج ٥ ص ٢٢٥٦ .

٩- حديث أمر رسول : رواه مسلم ، باب كراء الأرض ، في كتاب البيع ولفظه :
الله صلى الله : "قال : دخلنا على عبد الله بن معقل : فسألناه عن
عليه وسلم : المزارعة فقال : زعم ثابت أن رسول الله صلى الله عليه
بالمؤاجرة : وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة ، وقال لا بأس
بها . " انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، مرجع سابق :
ج ١٠ ص ٢٠٧ .

١٠- أثر أبي هريرة : رواه البخاري في كتاب النفقات ، باب وجوب النفقة على
امراتك تقول : الأهل والعيال ، انظر ابن حجر فتح الباري ، مرجع سابق :
أما أن تطعمني ، ج ٩ ، ص ٩٦ .
أو تطلقني :

١١- أثر أنا أخبركم : قال ابن حجر : أخرجه الكرابيسي بسند صحيح . انظر ابن
بما استحل ما أحج : حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق . ج ١٣ ص ١٦١ وأخرجه
عليه واعتمر : أيضا عبد الرزاق ، وزاد فيه : قال معمر : إنما كان
الذي يحج عليه ويعتمر بعيرا واحدا ، انظر : - عبد
الرزاق ، المصنف ، مرجع سابق ج ١١ ص ١٠٥ ، ورواه
أبو عبيد في كتابه الأموال وفيه "ليس بأغناهم ولا
أفقرهم " بدلا من ليس بأعلامهم ولا أسفلهم وزاد بعده
: "ثم أنا رجل من المسلمين يصيبني ما أصابهم" انظر :
أبا عبيد القاسم بن سلام : كتاب الأموال ، مرجع سابق :
ص ٢٤٩ .

١٢- اثر عمر قال : قال ابن حجر : وسنده صحيح ، انظر ابن حجر فتح الباري :
انزلت نفسي من : ، مرجع سابق ج ١٣ ص ١٦١ ، وذكره ابن الجوزي في مناقبه :
مال الله بمنزلة : ولفظه :- " انزلت مال الله عندي بمنزلة مال اليتيم :
قيم اليتيم : فان استغنيت عففت عنه ، وان افتقرت اكلت بالمعروف " :
انظر : ابن الجوزي ، مناقب امير المؤمنين عمر بن :
الخطاب مرجع سابق ص ١٠٢ .

١٣- حديث ان الله : هذا الحديث نسبه ابن حجر في المطالب لابي يعلى ، :
يحب اذا عمل : انظر ابن حجر : المطالب العالية ، مرجع سابق ، ج ٢ ، :
احدكم عملا ان : ص ٣٧٩ وقال الهيثمي : رواه ابو يعلى وفيه مصعب بن :
يتقن : ثابت وشقه ابن حبان وضعفه جماعة ، وذكره ايضا الهيثمي :
في لفظ : "يحب الله العامل اذا عمل ان يتقن" وقال رواه :
الطبراني في الكبير وفيه قطب بن العلا وهو ضعيف ، :
وقال ابن عدي : ارجو ان لا باس به ، وجماعة لم اعرفهم :
انظر الهيثمي : مجمع الزوائد ، مرجع سابق . ج ٤ ص ٩٨ :
واخرجه البيهقي في شعب الايمان عن عائشة رضي الله :
عنها ايضا واخرجه ايضا ابن عساكر من طريق عبد الرحمن :
بن حسان عن امه سيرين اخت مارية ، انظر : السيوطي : :
جلال الدين عبد الرحمن : الدرر المنتشرة في الاحاديث :
المشتهرة ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية :
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ص ٨٣ :
وقال العرجوني : رواه ابو يعلى والعسكري عن عائشة :
ترفعه ورواه العسكري ايضا بلفظ [ان يحكمه] ورواه :
البيهقي بلفظ ((ان الله يحب من العامل اذا عمل ان :
يحسن)) انظر : العرجوني ، كشف الخفاء ، مرجع سابق :
ج ١ ص ٢٨٥ - ٢٨٦ . قلت وهو في مسند ابي يعلى عن عائشة :
رضي الله عنها انظر : مسند ابي يعلى ، مرجع سابق :
ج ٤ ص ٢٥٣ .

١٤- حديث ان الله : هذا الحديث نسبه ابن حجر في المطالب العالية للحارث :
ينزل الرزق على : قال المحقق في الهامش : هذا الحديث مما سقط من اصل :
قدر المؤنسة : نسختنا من مسند الحارث . انظر : ابن حجر ، المطالب :
العالية مرجع سابق ج ١ ص ٢٤٥ ، ونسبه السيوطي في :
الدرر لابن لال في مكارم الاخلاق عن ابي هريرة ، :

: وكذلك العلجوني ، في كشف الخفاء انظر : - السيوطي ،
: الدرر المنتشرة ، مرجع سابق . ص ٨٣ ، والعلجوني
: كشف الخفاء ، مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٢٨٨ .

١٥- حديث أن النبي : أخرجه الامام أحمد في المسند والترمذي وابن ماجه
: صلى الله عليه : انظر : - البهوتي : كشف القناع ، مرجع سابق ج ٤ ص ٣٥١
: وسلم قفى بالدين : قلت وهو في مسند البزار عن علي قال : " قفى رسول الله
: قبيل الوصية : صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية وانتم تقرءون
: " من بعد وصية يوصى بها أو دين " ...

: قال المحقق : وأخرجه الترمذي في سننه . وابن ماجه ،
: والطيالسي في مسنده ، والحميدي في مسنده ، وأحمد في
: مسنده ، وأبو يعلى في مسنده ، وذكره الدارقطني في
: العلل ، وأخرجه البيهقي في الكبرى . انظر البزار :
: الحافظ الامام ابا بكر أحمد بن عمرو : البحر الزخار
: المعروف بمسند البزار الطبعة الاولى ، المدينة المنورة
: ، مكتبة العلوم والفكر ، بيروت ، مؤسسة علوم القرآن
: ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، تحقيق / د. محفوظ الرحمن زيد الله
: ، ج ٣ ص ٧٤ .

١٦- حديث ان اشكر : قال الهيثمي رواه أحمد والطبراني ، رجال أحمد ثقات
: الناس لله تبارك : من حديث الاشعث بن قيس ، قلت : ورواه الطبراني أيضا
: وتعالى اشكرهم : بالفاظ اخرى عن جرير وعن ابي سعيد ، انظر الهيثمي :
: للناس : مجمع الزوائد مرجع سابق ج ٨ ص ١٨٠ .

١٧- حديث أن رجلا من : رواه أبو داود في كتاب الزكاة ، باب ما تجوز فيه
: الاتصاف اتى النبي : المسألة . وقال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي
: صلى الله عليه : وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث حسن ، انظر : شمس
: وسلم يسأله : الحق ابادي عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ٥٥ .

١٨- اثر ان عمر لم : ذكره الطنطاوي : علي ، وناجي : اخبار عمر ، مرجع :
 يقدر الارزاق الا : سابق ص ١٤٦ نقلا عن "سراج الملوك" ولم ابحث عنه في :
 في ولاية عمار : كتب السنة ، ولا في الكتاب المذكور . :
 في الكوفة : :
 فاجرى على عمار : :
 ستمائة درهم ... : :

١٩- اثر : ان عمر : ذكره ابن الجوزي ، انظر : ابن الجوزي :
 وعثمان كائنا : مناقب امير المؤمنين عمر بن الخطاب :
 يرزقان الائمة : مرجع سابق . ص ١٠٥ . :
 والمؤذنين : :
 والمعلمين : :
 والقضاة . : :

٢٠- حديث ان اغبط : قال القرطبي : في كتاب الكفاف والقناعة ، رواه :
 اوليائي من : الترمذي وابن ماجه عن ابي امامة ، وقال المحقق : :
 كان رزقه : أخرجه الترمذي وقال : علي بن يزيد ضعيف الحديث ، :
 كفافا فصبور : وابن ماجه بنحوه واحمد ، والحاكم صححه ، فتعقبه :
 عليه . : الذهبي بقوله : لا بل الى الضعيف هو ، وحسن الحديث :
 الشيخ الالباني . انظر : القرطبي الكفاف والقناعة ، :
 مرجع سابق ص ١٠ . : :

٢١- اثر ان غلصة : ذكره ابن القيم في اعلام الموقعين ، انظر : ابن القيم :
 لحاطب بن : اعلام الموقعين ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ١١ ، وذكره :
 ابي بلتعة : الدكتور الزحيلي : في فقه عمر بن الخطاب ان مالك :
 سرقوا ناقة : رواه في الموطأ ، انظر الرحيلي د . رويحي : فقه عمر :
 رجل من مزينة : بن الخطاب ، مرجع سابق ج ١ ص ٥٢٠ . :
 وان عمر لم : قلت وهو في الموطأ في كتاب الاقضية ، باب القضاء في :
 يقطع ايديهم : الشواري والحديسة ، انظر : - الامام مالك بن انس : :
 لاثهم جيعا : الموطأ ، مكة المكرمة المكتبة الفيصلية ، صححه ورقمه : :
 محمد فؤاد عبد الباقي ج ٢ ص ٧٤٦ . : :

٢٢- حديث ان من : هذا الحديث ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره ولم
عبادي لمن : ينسبه لأحد ، انظر : ابن كثير : تفسير القرين العظيم :
لا يصلحه الا : مرجع سابق ج ٣ ص ٤١ وهو جزء من حديث قدسي طويل اوله :
الفقر ولو : قال الله تعالى "من اخاف وليا فقد بارزني بالمحاربة"
اغنيته لافسدت : وفي لفظ "من اهان لي وليا" وقد اخرج ابن عساكر عن
عليه دينه : انس وفيه الحسن بن يحيى الخشني ، وابن ابي الدنيا :
في كتاب الاولياء والحكيم الترمذي ، وابن مردويه ،
وابو نعيم ، والبيهقي في الاسماء واخرجه بلفظ آخر :
الخطيب عن عمر ، انظر : الشيخ محمد : الاتحافات السنية :
في الاحاديث القدسية ، الطبعة بدون ، القاهرة ، دار :
الريان للتراث ، صحه / محمود امين النواوي ص ٢٨ و
ص ٦٩ - ٧٠ و ص ٨١ .
قلت : وهو في مجمع الزوائد عن ابن عباس واوله (من
عادي لي وليا فقد ناصبني بالمحاربة) قال الهيثمي :
رواه الطبراني وفيه جماعة لم اعرفهم ، انظر الهيثمي :
مجمع الزوائد ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٢٧٠ ، واول هذه
الرواية مشهورة فقد رواها البخاري في كتاب الرقائق :
باب التواضع من حديث ابي هريرة غير ان الزيادة
المطلوب تخريجها ليست عنده ، انظر ابن حجر : فتح
الباري ، مرجع سابق ج ١١ ص ٣٤٨ . اما رواية ابن ابي
الدنيا ، والحكيم الترمذي فلا يعتمد ما انفردا به ،
لائهما مشهوران بالوضع . انظر : الازهري : محمد بن
البشير : تحذير المسلمين من الاحاديث الموضوعة على
سيد المرسلين ، الطبعة الاولى ، المدينة المنورة ،
مكتبة دار التراث ، دمشق ، مكتبة دار ابن كثير ،
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . صحه / محي الدين مستو ص ٤١١ .

٢٣- حديث ان موسى : رواه ابن ماجه : انظر : سنن ابن ماجه مرجع سابق ، ج ٢ ،
آجر نفسه ثمانى : ص ٦٣٠ وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره "وهذا الحديث
سنتين او عشرا : من هذا الوجه ضعيف لان مسلمة بن علي وهو الخشني
على عفة فرجه : الدمشقي البلاطي ، ضعيف الرواية عند الائمة . ولكن روى
من وجه آخر وفيه نظر ايضا . " انظر : ابن كثير ، تفسير :
القرآن العظيم ، مرجع سابق ج ٣ ص ٣٩٧ .

٢٤- حديث علي أنه : قال ابن حجر : رواه ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن
: اجر نفسه من : عباس ، وفيه حش ، رواية عن عكرمة عنه ، وهو ضعيف
: يهودي سقى لكل : وسياق البيهقي اتم وعندهما : - ان عدد التمر سبعة
: دلو بتمرة : عشر ، ورواه احمد من طريق علي بسند جيد ورواه ابن
: ماجه بسند صحيح ، وابن السكّن مختصرا انظر : ابن حجر
: تلخيص الحبير ، مرجع سابق ج ٣ ص ٦١ .

٢٥- حديث عبد الله : رواه البخاري في مواضع عديدة منها كتابه الزكاة ، وفي
: السعدي أنه قدم : كتاب الاحكام ، باب رزق الحاكم والعاملين عليها ،
: على عمر في : انظر : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ١٣
: خلافته فقال عمر : ص ١٦٠ - ١٦١ .

٢٦- اثر : أنه كان لا : اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه ، انظر : ابن ابي شيبة
: يرى پاسا ان : الامام الحافظ عبد الله بن محمد الكوفي : المصنف في
: يأخذ القاضي : الاحاديث والاثار ، الطبعة الاولى ، بومباي ، الدار
: رزقا . : السلفية ١٤٠٠هـ اعتنى بتحقيقه / مختار احمد الندوي
: ج ٦ ص ٥٠٦ .

٢٧- اثر ابراهيم . : اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه ، انظر : ابن ابي شيبة
: انهما كرهما ان : المصنف ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٣٠٤ .
: يستعمل الاجير حتى :
: يبين له اجره .

٢٨- اثر عمر قال : : ذكره الخزاعي في تخريجه ، انظر : الخزاعي : تخريج
: اني كنت امرءا : الدلالات السمعية ، مرجع سابق ص ٧٨٦ .
: تاجرا يغني الله :
: عيالي بتجارتي .

٢٩- حديث ائما عامل : ذكره ابن جرير الطبري في تهذيبه عن المديقة ابنة
: اصاب فوق رزقه : الصديق ، انظر : ابن جرير الطبري : تهذيب الآثار ،
: الذي فرض له : مرجع سابق ج ١ ص ١٧٣ .

٣٠- أثر ابن أبي : أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه : انظر ابن أبي شيبة :
ليلي قال : بلغني : المصنف ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٥٠٦ .
: أن عليا رزق :
: شريحا خمسمائة . :
:

٣١- حديث ثلاثة أنا : رواه البخاري في كتاب الإجارة ، باب ، أثم من منع أجر :
: خصمهم يوم : الأجير ، ورواه أيضا في كتاب البيوع ، باب من باع حرا . :
: القيامة ... : انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق :
: وذكر رجلا استأجر : ج ٤ ص ٥٢٣ و ص ٤٨٧ . :
: أجيرا : :
:

٣٢- حديث الثلاثة : رواه البخاري في كتاب الإجارة باب من استأجر أجيرا :
: الذين انسد بهم : فعمل فيه المستأجر فزاد ، ومن عمل في مال غيره :
: الغار ... : فاستفحل ، وروي بطرق وبألفاظ مختلفة ، قال ابن حجر :
: لم يخرج الشيخان هذا الحديث إلا من رواية ابن عمر :
: وجاء بأسناد صحيح عن أنس ، وبأسناد حسن عن أبي :
: هريرة ... الخ انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع :
: سابق ، ج ٦ ص ٥٩٠ . :
:

٣٣- حديث جلبت أنا : رواه أبو داود . وقال المنذري : وأخرجه الترمذي :
: ومخرمة بزا : والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي حسن صحيح ، انظر :
: من هجر ... : شمس الحق آبادي : عون المعبود ، مرجع سابق ج ٩ ص ١٨٥ :
: وثم رجل يزن : وأخرجه الحاكم أيضا في مستدركه في كتاب البيوع - :
: انظر الحاكم المستدرك ((مرجع سابق)) ج ٢ ص ٣٠ . :
:

٣٤- حديث خذ حقلك في : قال العراقي : رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة :
: كفاف وعفاف : بأسناد حسن دون قوله [يحاسبك الله حسابا يسيرا] :
: واف أو غير : وكذلك رواه الحاكم وصححه ، وكذا رواه العسكري في :
: واف . : الأمثال ، وقال في الفردوس : هذا قاله لرجل مر به وهو :
: يتقاضى رجلا وقد ألح عليه ، انظر : الحداد تخريج :
: أحاديث أحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، :
: ج ٢ ص ١٠٣٩ و ص ١٠٤٠ . :
:

٢٥- حديث خُذِي : أخرجه الشيخان : انظر : ابن حجر ، فتح الباري ،
ما يكفيك : مرجع سابق ، ج ٤ ص ٤٧٤ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ،
وولدك بالمعروف : مرجع سابق ج ١٢ ص ٧ .

٢٦- حديث خير الكسب : قال الهيثمي : رواه أحمد ورجاله ثقات ، انظر الهيثمي :
كسب العامل : مجمع الزوائد ، مرجع سابق ج ٤ ص ٩٨ .
إذا نصح .

٢٧- حديث الخراج : رواه أبو داود وقال المنذري : وأخرجه الترمذي
بالضمان . والنسائي ، وقال الترمذي حديث حسن ، انظر شمس الحق :
أبادي : عون المعبود ، مرجع سابق . ج ٩ ص ٤١٥ .
قلت : ورواه ابن ماجه في سننه : انظر سنن ابن ماجه :
مرجع سابق ج ٢ ص ٢٣٠ . وقال العلجوني : رواه أحمد
وأصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي عن عائشة مرفوعا :
وقال "النجم" رواه الشافعي وأحمد وأبو داود
والترمذي وحسنه ، والنسائي وابن ماجه وصححه عن
عائشة : انظر العلجوني ، كشف الخفاء ، مرجع سابق ،
ج ١ ص ٤٥١ .

٢٨- حديث دعوا : قال ابن حجر : رواه أحمد من حديث عطاء بن السائب ،
الناس يرزق : ورواه البيهقي عن جابر مرفوعا ، وقد أخرجه مسلم
يرزق الله : بلفظ : لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله
بعضهم من : بعضهم من بعض . انظر : ابن حجر ، فتح الباري ،
بعض . مرجع سابق ، ج ٤ ص ٤٣٤ .
قلت : وقد اشتهر لفظ "دعوا الناس في غفلاتهم يرزق
الله بعضهم من بعض" وقوله في غفلاتهم ، زادها ابن
شبهة وعزاها لمسلم . قال ابن حجر المكي : لا وجود
لهذه الزيادة في مسلم ، بل ولا في كتب الحديث كما قضى
به سبر ما بأيدي الناس . انظر العلجوني : كشف الخفاء :
مرجع سابق ج ١ ص ٤٨٨ - ٤٨٩ .

٢٩- أثر دنست أصحاب : ذكره أبو يوسف في الخراج . انظر : أبا يوسف : الخراج :
رسول الله صلى : مرجع سابق ص ٢٣٨ .
الله عليه وسلم :

٤٠- اثر السلام عليك: هذا الاثر ، ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية في كتابه :
 ايها الاجير: السياسة الشرعية ونقلته عنه ، انظر ابن تيمية :-
 : السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية ، مرجع سابق :
 : ص ١٢ .
 : وذكره ابو نعيم الاصبهاني في كتابه "فضيلة العادلين" :
 : وقال السخاوي في تخريج احاديث العادلين :- اخرجه :
 : المؤلف كذلك - سندا ومثنا - في ترجمة ابن مسلم من :
 : حلية الاولياء له ، ووقعت من طريق آخر الخ :
 : وقال المحقق :- واوردها مختصرا من طريق ابن ابي مريم :
 : عن عطية الذهبى في سير اعلام النبلاء . واوردها مطولة :
 : ابن عساكر في تاريخ دمشق الخ - انظر السخاوي :-
 : تخريج احاديث العادلين لابى نعيم الاصبهاني "مرجع سابق" :
 : ص ٨٦-٨٧ .

٤١- حديث طوبى لمن : هذا الحديث ذكره القرطبي في الكفاف والقناعة ، قال :
 لمن هدي : المحقق : أخرجه الترمذي ، وابن المبارك في الزهد ، :
 الى الاسلام : وأحمد ، وابن حبان ، والحاكم ، وصححه ووافقه الذهبي :
 وكان عيشه : وقال الترمذي : هذا حديث صحيح ، وصححه الشيخ الالباني :
 كفافا ... ، انظر :- القرطبي ، الكفاف والقناعة ، مرجع سابق ص ٩٠ . :
 قلت : وذكره ابن حجر في فتح الباري عن الترمذي وابن :
 ماجه وصحاه . انظر ابن حجر : فتح الباري ، مرجع :
 سابق . ج ١ ص ٢٧٩ . :

٤٢- حديث على اليد : رواه الخمسة والحاكم من حديث الحسن بن سمرة ، انظر :
: ما أخذت حتى : البليهي ، السلسبيل في معرفة الدليل ، مرجع سابق
: تؤدييه : ج ٢ ص ١٦٣ و ص ١٦٤ ، قال العلجوني : رواه أحمد
: والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث الحسن بن سمرة
: مرفوعا ، ورواه أبو داود والترمذي بلفظ " حتى تؤدى"
: وقال في التمييز :- وصحه الحاكم وحسنه الترمذي :
: انظر : العلجوني ، كشف الخفاء ، مرجع سابق ج ٢ ص ٩٠ .

٤٣- حديث قد اُفْلَح : رواه مسلم في كتاب الزكاة ، باب فضل التعفف والصبر :
من اُسلم : والقناعة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، مرجع :
ورزق كفايا : سابق . ج ٧ ص ١٤٥ .
وقنعه الله :

٤٤- اثر عمر وعلي : قال ابن حجر : اما عمر : فإخراجه عبد الرزاق بسند
في تضمين الأجير : منقطع عنه ، أن عمر ضمن الصباغ ، وأما علي فروى
: البيهقي من طريق الشافعي عن علي بسند ضعيف . قال
: الشافعي : هذا لا يثبت أهل الحديث مثله ، ولفظه " أن
: عليا ضمن الغسال والصباغ . قال الشافعي لا يصلح الناس
: إلا ذلك ، وروى عن عثمان من وجه أضعف من هذا ، وروى
: البيهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه
: كان يضمن الصباغ والصائغ ، وقال لا يصلح الناس إلا
: ذلك ، وعن خلاص : أن عليا كان يضمن الأجير . انظر :
: ابن حجر : تلخيص الحبير ، مرجع سابق ، ج ٣ ص ٦١
: قلت : أخرج عبد الرزاق : أن عمر بن الخطاب ضمن الصباغ
: الذي يعمل بيده ، وأن عليا ضمن الخياط والصباغ
: وأشبه ذلك احتياطا للناس . انظر عبد الرزاق ،
: المصنف ، مرجع سابق ، ج ٨ ص ٢١٧ .

٤٥- اثر أبي بكر : ذكره أبو يوسف في الخراج . انظر : أبا يوسف : الخراج ،
وعمر في توزيع : مرجع سابق ، ص ٩٩-١٠٠ . قلت : ورواه البزار عن زيد
العطاء : بن أسلم . انظر البزار . البحر الزخار ، مرجع سابق
: ج ١ ص ٤٠٧ وقال الهيثمي بعد ذكر رواية البزار : في
: الصحيح طرف منه رواه البزار وفيه أبو معشر نجيح
: ضعيف يعتبر بحديثه . انظر الهيثمي : مجمع الزوائد ،
: مرجع سابق ج ٦ ص ٦ .

٤٦- حديث كان رسول : قال العراقي لم أجد له أصلا . ولكن يؤيده حديث "كان
الله يعطي : رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه الفئ قسمه
العطاء على : في يومه فأعطى الأهل حظين وأعطى العزب حظا" رواه أحمد
قدر العيلة : ، وأبو داود في باب قسمة الفئ وسكت عنه المنذري .
: انظر : - الحداد : تخريج الأحاديث أحياء علوم الدين ،
: مرجع سابق ، ج ٢ ص ٥٨٢ وشمس الحق آبادي ، عون المعبود :
: ، مرجع سابق . ج ٨ ص ١٦٩ .

٤٧- اثر عطاء كان : أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، انظر ابن أبي شيبة :
في المدينة : المصنف ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٢٢١ قال المحقق : وهو في
ثلاثة معلمين : السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ١٢٤ .
يعلمون الصبيان :
وكان عمر يرزق : ١٠٠

٤٨- حديث كفى بالمرء : رواه أبو داود في كتاب الزكاة ، باب صلة الرحم ، وقال :
اشمأ أن يضيع : المنذري : وأخرجه النسائي ، وأخرج مسلم في الصحيح من
من يفتوت : خيثمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص :
"كفى بالمرء اشمأ أن يحبس عمن يملك قوته" انظر : شمس :
الحق آبادي ، عون المعبود ، مرجع سابق ج ٥ ص ١١١ وقال :
العلجوني : رواه النسائي وأبو داود بسند صحيح ورواه :
الحاكم أيضا بلفظ [يعول] بدل [يقتوت] انظر : العلجوني :
كشف الخفاء ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ١٤٧

٤٩- حديث كنت أجيرا : هكذا ذكره ابن حجر في فتح الباري ونسبه لمسلم ، ولعله :
[تبيعا] لطلحة : رواه بالمعنى ، أما لفظ مسلم : "كنت تبيعا - أي خادما :
أسوس فرسه ... : أتبعه - لطلحة ابن عبد الله أسقي فرسه وأحسه وأخدمه :
وأكل من طعامه ... " وهو جزء من حديث طويل أخرجه مسلم :
في كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة ذي قرد وغيرها .
انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، مرجع سابق ، ج ٧ :
ص ٢٠١ - ٢٠٣ وابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ١٤٦

٥٠- حديث كنا نبتاع : رواه أبو داود في كتاب البيوع في التجارة يخالطها :
بلاوسباق : الحلف واللغو . قال المنذري ، وأخرجه الترمذي والنسائي :
... ونسبي : وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسن صحيح . انظر شمس الحق :
أنفسنا : آبادي ، عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ٩ ص ١٧٣ . وأخرجه :
السمناسرة .. : الحاكم أيضا في مستدركه في كتاب البيوع - انظر الحاكم :
المستدرک ((مرجع سابق)) ج ٢ ص ٥

٥١- حديث لا تلقوا : رواه البخاري في كتاب البيوع ، باب هل يبيع حاضر :
الركبان ، ولا : لباد بغير أجر؟ وهل يعينه وينصحه؟ انظر : ابن حجر ، :
يبيع حاضر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ج ٤ ص ٤٣٥ .
لباد ... :

٥٢- حديث للغازي : رواه أبو داود ، وسكت عنه المنذري . انظر : شمس الحق :
أجره وللجاعل : إبادي ، عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ٧ ص ٢٠١ .
أجره وأجر الغازي :

٥٣- حديث للمملوك : هذا الحديث ذكره ابن القيم في الزاد بهذا اللفظ وهو :
طعامه : في صحيح مسلم بلفظ "للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من :
كسوته : العمل إلا ما يطيق" انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، :
بالمعروف : كتاب الإيمان ، باب صحبة المماليك ، ج ١١ ص ١٣٤ .

٥٤- حديث لما : رواه البخاري ، في كتاب البيوع ، باب كسب الرجل :
استخلف أبو بكر : وعمله بيده ، انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق :
قال لقد علم : ، ج ٤ ص ٣٥٥ ، وذكره أبو عبيد في كتابه الأموال ، :
قومي أن حرفتي : انظر : أبا عبيد : الأموال ، مرجع سابق . ص ٢٤٧ .

٥٥- إثرا بي بكر لما : ذكره الخزازي في تخريجه انظر : الخزازي : تخريج الدلالات :
استخلف أصبح : السمعية ، مرجع سابق . ص ٧٨٦ .
غاديا الى السوق :

٥٦- أثر لماولي أبو : ذكره الخزازي في تخريجه : انظر : الخزازي ، تخريج :
بكر ، قال أصحاب : الدلالات السمعية ، مرجع سابق ، ص ٧٨٦ :
رسول الله : افرضوا :
لخليفة رسول الله :

٥٧- حديث ليس لابن : ذكره القرطبي في الكفاف والقناعة وقال أخرجه الترمذي :
آدم حق سوى : عن عثمان رضي الله عنه ، انظر : القرطبي . الكفاف :
هذه الخصال . . . والقناعة ، مرجع سابق ، ص ١٤ . قلت : وهو في مسند :
البزار عن حمران بن أبان عن عثمان أن رسول الله صلى :
الله عليه وسلم قال : ثلاث ليس لابن آدم بعدهن فضل ! :
جلف هذا الطعام ، وثوب يستره وبית يسكنه ، وما كان بعد :
ذلك فليس لابن آدم فيه فضل فقلت لحمران : ما بطل بك :
عن هذا قال : دنيا تقاعدني" قال المحقق : أخرجه الترمذي :
في سننه ، وأبو داود الطيالسي في مسنده ، وأحمد في :
مسنده ، وأيضا في الزهد . . . الخ انظر : -البزار- -البحر :
الزخار المعروف بمسند البزار ، مرجع سابق ج ٢ ص ٧٠-٧١ .

٥٨- حديث لا يحل سلف: قال شيخ الاسلام ابن تيمية: رواه الائمة الخمسة ، احمد :
وبيع ... : وابو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه ، وقال :
الترمذي: حديث حسن صحيح . انظر: ابن تيمية: - شيخ الاسلام :
: محمود الفتاوى ، مرجع سابق، ج ٩ ص ٦٢ . قلت: وهو عند :
: ابي داود في كتاب الاجارة ، باب في الرجل يبيع ماله :
: عنده ، قال المنذري: واخرجه الترمذي والنسائي وابن :
: ماجه ، وقال الترمذي: حسن صحيح ، انظر: شمس الحق :
: ابادي ، عون المعبود ، مرجع سابق ، ج ٩ ص ٤٠٣ :

٥٩- حديث ما بعث : رواه البخاري في كتاب الاجارة ، باب رعي الغنم على :
الله نبيا الا : قراريط ، انظر: ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق ، :
: رعي الغنم : ج ٤ ص ٥١٦ .

٦٠- حديث ما خففت : هذا الحديث نسبه ابن حجر في المطالب العالية عبد بن :
عن خادمك [عاملك]: حميد ، انظر: ابن حجر: المطالب العالية ، مرجع سابق :
من عمله ... : ج ٣ ص ٤٧ وقال الهيثمي : رواه ابو يعلى وعمرو هذا :
: قال ابن معين لم ير النبي صلى الله عليه وسلم فان :
: كان كذلك فالحديث مرسل ، ورجاله رجال الصحيح ، :
: انظر: - الهيثمي مجمع الزوائد ، مرجع سابق، ج ٤ ص ٤٣٩ . :
: قلت: الذي عند الهيثمي: "ما خففت عن عاملك" وهو في :
: مسند ابي يعلى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم :
: قال: "ما خففت عن خادمك من عمله فان اجره في موازينك" :
: انظر: - ابا يعلى مسند ابي يعلى ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ١٧١ :

٦١- حديث من ادرك : متفق عليه . انظر ابن حجر ، فتح الباري ، مرجع سابق :
متاعه [ماله] : ج ٥ ص ٧٧ ، قلت: وهو ايضا عند ابي داود . انظر شمس :
: عند انسان : الحق ابادي ، عون المعبود مرجع سابق ، ج ٩ ص ٤٣٠ . :
: افلس فهو احق به :

٦٢- من استأجر : قال ابن حجر : رواه البيهقي من حديث الأسود عن أبي :
: أجيرا فليعلمه : هريرة ، قال عبد الرزاق عن الثوري ومحمد عنهما عن :
: [فليطعمهما : أبي هريرة وأبي سعيد أو أحدهما أن النبي صلى الله :
: فليسلم] له أجره : عليه وسلم قال "من استأجر أجيرا فليسلم له أجرته" :
: وأخرجه اسحاق في مسنده عن عبد الرزاق ، وهو عند أحمد :
: وأبي داود في المراسيل من وجه آخر ، وهو عند النسائي :
: في المزارعة غير مرفوع ، انظر ابن حجر : تلخيص الحبير :
: ، مرجع سابق ج ٣ ص ٦٠ ، وقال في الدراية : رواه محمد :
: بن الحسن في الآثار ، وأخرجه عبد الرزاق بلفظ "فليسلم :
: له أجرته" قال عبد الرزاق وحدث به الثوري مرة فلم :
: يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم . وكذا أخرجه ابن :
: أبي شيبة ورواه اسحاق في مسنده عن عبد الرزاق بلفظ :
: : فليبين له أجرته " ومن طريق حماد بن سلمة بلفظ "نهى :
: أن يستأجر رجل حتى يبين له أجرته " وبهذا اللفظ أخرجه :
: أحمد وأبو داود في المراسيل . :
: وقال أبو زرعة : الموقوف هو الصحيح ، انتهى وإبراهيم :
: النخعي لم يدرك أبا سعيد ، ولا أبا هريرة ، أي لم :
: يسمع ، انظر : ابن حجر : الدراية في تخريج الأحاديث :
: الهداية ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ١٨٦ . :
: قلت الذي في مصنف أبي شيبة : عند أبي هريرة وأبي :
: سعيد قال "من استأجر أجيرا فليعلمه أجره" قال عثمان :
: "من استأجر أجيرا فليبين له أجره" انظر : ابن أبي :
: شيبة : المصنف ، مرجع سابق ، ج ٦ ص ٣٠٣ .

٦٣- حديث مسنن : رواه ابن جرير الطبري في تهذيبه . انظر : ابن جرير :
: استعملناه على : الطبري ، تهذيب الآثار ، مرجع سابق ج ١ ص ١٧٣ . قلت :
: عمل فرزقناه : وهو في سنن أبي داود في كتاب الخراج والفيء والإمارة :
: رزقا : ، باب في أرزاق العمال . والحديث سكت عنه المنذري . :
: انظر : شمس الحق آبادي ، عون المعبود ، مرجع سابق ، :
: ج ٨ ص ١٦٠ .

- ٦٤- حديث من أعطى : أخرجه عبد الرزاق في مصنفه . وقال المحقق: أخرجه
: الفضل ماله : الترمذي من حديث أبي أمامه مرفوعاً ولفظه " يا ابن
: فهو خير له... : آدم أن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك ولا تلام
: على الكفاف... " وأخرجه مسلم أيضاً . انظر عبد الرزاق :
: المصنف ، مرجع سابق ، ج ١١ ص ٩٨ .
- ٦٥- حديث من تطيب : رواه أبو داود ، وأخرجه الحاكم في المستدرک في الطب
: ولا يعلم منه : وقال صحيح ، وأقره الذهبي ، قاله المناوي ، وقال
: طب فهو ضامن : المنذري : وأخرجه النسائي مسنداً ومنقطعاً وأخرجه ابن
: ماجه . انظر شمس الحق آبادي ، عون المعبود ، مرجع
: سابق ، ج ١٢ ص ٣٢٩ و ص ٣٣١ .
- ٦٦- حديث من سأل : قال العراقي: رواه أصحاب السنن ، وقال الترمذي حسن ،
: وله ما يغنيه .. : ورواه أحمد وابن جرير في تهذيبه ، والحاكم ،
: فقيلاً يا رسول : والبيهقي . انظر: الحداد : تخريج الأحاديث أحياء علوم
: الله وما الغنى؟ : الدين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٥٨٥
: قال خمسون درهما :
- ٦٧- حديث من سأل : قال العراقي: رواه أبو داود وابن حبان بلفظ من سأل
: وعنده ما يغنيه : وله ما يغنيه ، وهكذا رواه أحمد وابن خزيمة ، وابن
: قالوا يا رسول : جرير ، والطبراني في الكبير ، والحاكم والبيهقي ،
: الله وما يغنيه؟ : والطحاوي في تبیین المشكل . انظر: الحداد ، تخريج
: قال قدر ما يغنيه : الأحاديث أحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٥٨٥
: ويعيشه ... :
- ٦٨- حديث من ظلم : هذا الحديث نسبته ابن جرير للحارث في المطالب العالية
: أجيراً أجره : ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٤٣٤
: حبط عمله :
- ٦٩- حديث من كان : رواه أحمد بإسناد حسن من عدة طرق ، انظر: د. علي محمد
: لنا عاملاً : جماز: مسند الشاميين من مسند الإمام أحمد بن حنبل ،
: فليكتسب زوجة : مرجع سابق ، ج ٢ ص ٩٩٤ و ص ٩٩٥ . ورواه أبو داود في
: وإن لم يكن له : كتاب الخراج والفيء والإمارة ، باب في أرزاق العمال ،
: خادم ... : وسكت عنه المنذري ، انظر: شمس الحق آبادي ، عون
: المعبود ، مرجع سابق ، ج ٨ ص ١٦١ - ١٦٢ .

٧٠- حديث نهى رسول : حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه رواه أحمد ولفظه :
 : الله صلى : "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استئجار الأجير :
 : الله عليه وسلم : حتى يبين له أجره ، وعن النجش واللمس واللقاء :
 : عن استئجار : الحجارة " ورواه البيهقي وأبو داود في المراسيل ، انظر :
 : الأجير حتى يبين : البليهي : السلسبيل في معرفة الدليل ، مرجع سابق ، :
 : له أجره . : ج ٢ ص ١٥٣ ، والنووي : المجموع شرح المذهب ، مرجع سابق :
 : : ج ٥ ص ٢٤ . :
 : وقال الهيثمي : رواه أحمد ، وقد رواه النسائي موقوفا :
 : ورجال أحمد رجال الصحيح الا ابن ابراهيم النخعي لم :
 : يسمع أباه سعيد فيما أحسب ، انظر الهيثمي : مجمع :
 : الزوائد ج ٤ ص ٩٧ ، وانظر كلام ابن حجر في تخريج :
 : الحديث رقم [٦٢] . :
 :

٧١- حديث نهى عن : رواه أبو يعلى وهذا لفظه : انظر أبو يعلى : مسند أبي :
 : عصب الفرس : يعلى ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ٨ ، ورواه الدارقطني من :
 : وعن قفيز الطحان : رواية أبي سعيد باسناد فيه مجهول . انظر ابن الملقن :
 : الحافظ سراج الدين عمر بن علي : خلاصة البدر المنير :
 : في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير :
 : للإمام أبي القاسم الرافعي ، الطبعة الأولى ، الرياض :
 : مكتبة الرشد ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م ، وحققه ، حمدي بن عبد :
 : المجيد السلفي ، ج ٢ ص ١٠٧ . وقال الزيلعي : أخرجه :
 : الدارقطني ، ثم البيهقي في سننهما في كتاب البيوع :
 : عن أبي سعيد الخدري قال : نهى عن عصب الفحل وعن قفيز :
 : الطحان ، انتهى ، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده :
 : انظر : الزيلعي نصب الراية لأحاديث الهداية ، مرجع سابق :
 : ج ٤ ص ١٤٠ . قلت : هذا ما ذكره ولم يحكم على هذا الحديث :
 : ، وقد حكم عليه ابن حجر في الدراية فقال : وفي أسناده :
 : ضعف : انظر ابن حجر : الدراية في تخريج أحاديث الهداية :
 : ، مرجع سابق ، ج ٢ ص ١٩٠ . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :
 : رحمه الله : هذا حديث باطل لا أصل له ، وليس هو في :
 : شيء من كتب الأئمة المعتمدة ، ولا رواه امام من الأئمة ، :
 : والمدينة لم يكن بها طحان يطحن بأجرة وخباز يخبز :
 : بالأجرة ، وأصل المدينة لم يكن لهم على عهد النبي صلى :
 : الله عليه وسلم مكيال يسمى القفيز . انظر ابن تيمية : :
 : مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ج ٢٠ ص ١١٣ وج ١٨ ص ٦٣ :
 :

و ج ٢٨ ص ٨٨ . قلت: والذي في سنن البيهقي في كتاب البيوع :
باب النهي عن عسب الفحل وأن النهي عن قفيز الطحان هي :
مدرجة من كلام عبيد الله بن موسى . فقد روي البيهقي :
بسنده عن أبي سعيد الخدري قال :- (نهى عن عسب الفحل ،
زاد عبيد الله عن قفيز الطحان) انظر :- البيهقي :-
الحافظ أبو بكر بن الحسن ابن علي ، السنن الكبرى .
وفي ذيله الجوهر النقي :- الطبعة الاولى - مطبعة مجلس :
دايرة المعارف العثمانية يحيد وآباربا لهند - ١٣٥٢ هـ :
- بيروت - دار صادر ج ٢ - ص ٣٣٩ .

٧٢- اثر عتاب بن اسيد : قال الهيثمي : رواه الطبراني ، وفيه جماعة لم اعرفهم :
والله ما اصبحت من : انظر الهيثمي : مجمع الزوائد مرجع سابق ، ج ٥ ص ٢٣٢ .
عملي الذي ولاني :
رسول الله :

٧٣- اثر وددت ان : رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة ، انظر : ابن حجر :
ذلك كفاف : ، فتح الباري ، مرجع سابق ج ٩ ص ٧٥ .
لا عليا ولا ليا :

٧٤- حديث يا ايها : رواه ابن ماجه : انظر سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ج ٢ :
الناس اتقوا : ص ٦ ، والحاكم في مستدركه في كتاب البيوع انظر :
الله واجملوا : الحاكم المستدرک - مرجع سابق - ج ٢ ص ٤ - قلت : وهو في :
في الطلب .. : مجمع الزوائد من وجه آخر رواه أبو يعلى عن أبي :
هريرة ، قال الهيثمي : وفيه عبيد بن بسطاس مولى كثير :
بن الصلت ، ولم اجد ترجمته ، وبقيّة رجاله ثقات .
انظر : الهيثمي ، مجمع الزوائد مرجع سابق ، ج ٤ ص ٧١ .
قلت : وقد ذكره ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد :
بلفظ " ان روح القدس نفث في روعي انه لن تموت نفس :
حتى تستكمل رزقها ، فاتقوا الله واجملوا في الطلب ، :
ولا يحملنكم استبطاء الرزق على ان تطلبوه بمعصية الله :
، فان ما عند الله لا ينال الا بطاعته " قال المحقق :
حديث صحيح بشواهد ... الخ ، انظر : ابن القيم الجوزية :
زاد المعاد ، مرجع سابق ، ج ١ ص ٧٨ - ٧٩ :

-
- ٧٥- اثر قتادة :يفمن : اخرج عبد الرزاق في مصنفه ، انظر : عبد الرزاق :
: كل عامل اخذ اجرا : المصنف ، مرجع سابق ، ج ٨ ص ٢١٧ .
: اذا ضيع وعن ابن :
: شربة :
:
-

رابعاً :- قائمة الرموز الأجنبية الهامة المستخدمة في هذه الدراسة والبدائل العربية لها

الرمز وما يقابله بالعربية	معناه	الرقم
ARC2 = \bar{p}	Average revenue cost of labour	١ -
	التكلفة المتوسطة لمورد العمل	
APL = \bar{p}	Average productivity of labour	٢ -
	الانتاجية المتوسطة للعمل	
C = \bar{p}	سرعة الدوران الداخلية للنقود [أو السرعة الدائرية للنقود] ، وتستعمل بعض المصادر بدلاً منها [V] وهي سرعة دوران النقود [Velocity of money] وتقاس [C] مثلما تقاس [V] حيث أنها تمثل متوسط عدد مرات استخدام وحدة النقود في السنة [أو في أي فترة زمنية] لكن الفرق هو :- أننا لا نأخذ كل المعاملات في الاعتبار بل نأخذ فقط المعاملات التي تتم في سلع نهائية ، وسوف نجد أن [C] هي أقل من [V] حيث أنها تتجاهل كل المعاملات [وبالتالي دوران النقود] المتصلة بالسلع والخدمات الوسيطة أو خدمات عناصر الإنتاج .	٣ -
\bar{C} = \bar{p}	رأس المال الثابت عند كارل ماركس	٤ -
CPI = \bar{p}	Consumer price index	٥ -
	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	
DL = \bar{p}	Demand for labour	٦ -
	الطلب على العمل	
DMS = \bar{p}	Speculative demand for money	٧ -
	الطلب على النقود لأغراض المضاربة .	
DMt = \bar{p}	Transaction demand for money	٨ -
	الطلب على النقود لأغراض التبادل .	

٩ -	الفائدة	interst	ف = i
١٠ -	الاستثمار	Investment	ث = I
١١ -	العرض الكلي للعمل	Aggregate supply of labour	ع ك ل = L
١٢ -	منحنى فيلبس طويل الأجل	Lang - run phillips curve	م ف ب = LPC
١٣ -	عرض النقود [كمية وسائل الدفع]	Money supply	ع ل = M
١٤ -	تمثل m :- نسبة ثابتة بين PY [الناتج القومي الحقيقي مضروباً في الأسعار] وهي في المتوسط ما يرغب الأفراد [قطاع الأعمال والمستهلكين] الاحتفاظ به في شكل ارصدة نقدية . ويجب أن يكون واضحاً أن $m = 1/c$ حيث [c] هي سرعة دوران النقود ، وبالتالي فان العوامل التي تحدد $[1/c]$ يجب أن تحدد [m] .		ر = m
١٥ -	ان الطلب على النقود بدافع المعاملات انها بعكس التغير في مستوى المعاملات ، والدخل يمكن أن يوصف بأنه دالة في مستوى الدخل معبراً عنه بالنقود ، وبفرض أن سرعة دوران النقود [c] تساوي [2] في السنة - أي أن الريال الواحد في المتوسط يستخدم مرتين في المعاملات ، فان معنى ذلك أن الأفراد سوف يطلبون ارصدة نقدية مساوية ل $[1/2]$ الدخل الشهلي سنوياً وفي هذه الحالة نقول ان [m] وهي النسبة من الدخل التي يحتفظ بها الأفراد في صورة ارصدة نقدية بدافع المعاملات تساوي $[1/2]$ وواضح أن [m] انها هي مقلوب [c] أي $m = 1/c$.		$m = 1/c$ $\frac{1}{r} = r$
١٦ -	حجم المعروض النقدي وهي تساوي	$M = DMt + DMS$	ع ل = M
١٧ -	الايراد الحدي الطبيعي	Marginaal physical product	د ج ل = MPP

MRC = $\lambda \rho \rho$	Marginal productivity of labour	-١٨ :
	الانتاجية الحدية للعمل .	:
MWP = $\lambda \rho \delta$	الايراد الحدي للاجر (للعمل)	-١٩ :
MR = $\rho \delta$	Marginal revenue	-٢٠ :
	الايراد الحدي	:
MRC2 = $\lambda \rho \epsilon$	Marginal revenue cost of labour	-٢١ :
	تكلفة الايراد الحدي للعمل	:
MRP = $\lambda \rho \delta$	Marginal revenue product	-٢٢ :
	الايراد الحدي الانتاجي .	:
N = δ	Aggregate demand for labour	-٢٣ :
	الطلب الكلي على العمل [مستوى التوظيف]	:
P = ρ	Price	-٢٤ :
	السعر [الثمن]	:
PY = $\rho \delta$	الدخل النقدي وهو يساوي [الناتج القومي الحقيقي	-٢٥ :
	مفروبا في الاسعار] .	:
\bar{S} = $\rho \delta$	Surplus value	-٢٦ :
	فائض القيمة عند كارل ماركس .	:
S = ρ	Saving	-٢٧ :
	الادخار	:
SL = ϵ	Supply of labour	-٢٨ :
	عرض العمل	:
SPC = $\rho \delta$	Sohort - run phillips curve	-٢٩ :
	منحنى فيلبس قصير الاجل .	:
SLM = $\epsilon \epsilon$		-٣٠ :
	منحنى عرض العمل	:
un = $\rho \delta$	Natural unemployemny rates	-٣١ :
	معدل البطالة الطبيعي .	:

٣٢ -	: رأس المال المثغير عند كارل ماركس	: رقم ت = \bar{V}
٣٣ -	: الأجور [الأجر النقدي]	: Wage = W
٣٤ -	: الأجر الحقيقي	: Real wage = W/P
٣٥ -	: الناتج القومي الحقيقي	: ت = Y

خامسا :- قائمة الرسوم والمنحنيات البيانية الفصل الأول :

- ١ - شكل رقم [٣-١] منحني عرض العمل الفردي. ١٦
- ٢ - شكل رقم [٤-١] تحديد أسعار السوق لعناصر الانتاج ١٩
- ٣ - شكل رقم [٥-١] تحديد الأجر في سوق العمل للجراحين ، وللعمال غير الماهرين. ٢١
- ٤ - شكل رقم [٦-١] تأثير قيود الدخول على سوق العمل. ٢٤
- ٥ - شكل رقم [٧-١] تخفيض البطالة عن طريق زيادة الطلب على العمل [زيادة الانتاجية الحدية]. ٢٧
- ٦ - شكل رقم [٨-١] تأثير احتكار الشراء على معدلات الأجور. ٣٠
- ٧ - شكل رقم [٩-١] تأثير الاحتكار المزدوج في سوق العمل. ٣٢
- ٨ - شكل رقم [١٠-١] سوق العمل والبطالة واثـر فرض حد أدنى للأجور . ٣٦
- ٩ - شكل رقم [١١-١] قيام نقابات العمل لفرض زيادة الأجور بنقل منحني عرض العمل الى اليسار. ٤٣
- ١٠ - شكل رقم [١٢-١] قيام نقابات العمل لفرض زيادة الأجور بالحد من عرض العمل. ٤٤
- ١١ - شكل رقم [١٣-١] قيام نقابات العمل لفرض زيادة الأجور بنقل منحني عرض العمل الى اليمين. ٤٥
- ١٢ - شكل رقم [١٤-١] نظرية المساومة الجماعية [منحني تساهل ارباب العمل ومنحني تشدد العمال]. ٤٧

الفصل الثالث :

- ١٣- شكل رقم [١-٣] الأجر التوازني في الاسلام ٢٨٤
١٤- شكل رقم [٢-٣] تغيير العرض في السوق الاسلامية ٢٨٧
بسبب لظلم فيه [أي عدم وجود تدخل أو انحرافات]
١٥- شكل رقم [٣-٣] تغيير الطلب في السوق الاسلامية ٢٨٩
بسبب لظلم فيه [أي عدم وجود تدخل أو انحرافات]

الفصل الرابع :

- ١٦- شكل رقم [١-٤] العرض الكلي للعمل . ٣١٢
١٧- شكل رقم [٢-٤] الطلب الكلي على العمل ٣١٤
١٨- شكل رقم [٣-٤] دالة الانتاج والتوازن في سوق العمل . ٣١٧
١٩- شكل رقم [٤-٤] العرض البياني للنموذج الكلاسيكي وأثر الأجور . ٣١٨
٢٠- شكل رقم [٥-٤] العرض البياني للنموذج الكلاسيكي عند تحريك بعض المتغيرات . ٣٢١
٢١- شكل رقم [٦-٤] العرض البياني للنموذج الكلاسيكي عند انتقال منحنى دالة الانتاج . ٣٢٤
٢٢- شكل رقم [٧-٤] العرض البياني للنموذج الكلاسيكي عند اسقاط قرض مدونة الأجور . ٣٢٦
٢٣- شكل رقم [٨-٤] سعر الفائدة يحدد الادخار والاستثمار عند الكلاسيك . ٣٢٩
٢٤- شكل رقم [٩-٤] تناقص الطلب على العمل لا يؤدي الى احداث بطالة اجبارية بسبب مرونة الأجور . ٣٣٣
٢٥- شكل رقم [١٠-٤] اضافة دالة الاستهلاك . ٣٣٨
٢٦- شكل رقم [١١-٤] النظرية الكثرية في سعر الفائدة . ٣٤٢
٢٧- شكل رقم [١٢-٤] الاثار الاقتصادية للطلب على النقود المرن في سعر الفائدة مع افتراض مرونة الأجور النقدية . ٣٤٧
٢٨- شكل رقم [١٣-٤] العرض البياني للنموذج الكنزي الكلاسيكي الذي يتضمن جمود الأجور . ٣٥١
٢٩- شكل رقم [١٤-٤] سياسة الحكومة في النموذج ذي الأجور الجامدة . ٣٦٢
٣٠- شكل رقم [١٥-٤] التضخم يدفع التكاليف . ٣٩٧
٣١- شكل رقم [١٦-٤] اتحادات العمال والتضخم بدفع النفقة . ٣٩٩

- ٣٢- شكل رقم [١٧-٤] البطالة وتناقض الطلب الكلي. ٤٠٦
٣٣- شكل رقم [١٨-٤] الطلب والعرض والبطالة. ٤٠٧
٣٤- شكل رقم [١٩-٤] منحنى فيليبس البسيط. ٤١٠
٣٥- شكل رقم [٢٠-٤] تحليل ليبس [lipsy] لتفسير ٤١٥
ظاهرة منحنى فيليبس .
٣٦- شكل رقم [٢١-٤] ظاهرة منحنى فيليبس المعكوس. ٤١٧
٣٧- شكل رقم [٢٢-٤] منحنى فيليبس السحري ومنحنى ٤٢٠
فيلبس الاجري .
٣٨- شكل رقم [٢٣-٤] منحنيات فيليبس قصيرة وطويلة ٤٢٤
الاجل ونظرية فردمان في معدل البطالة
الطبيعي.

سادسا :- قائمة المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم وعلومه :-

- ١ - القرآن الكريم
٢ - تفسير القرآن العظيم : ابو الفداء اسماعيل ابن كثير ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
٣ - جامع البيان في تأويل آي القرآن : ابن جرير الطبري ، بيروت ، دار الفكر ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

ب - الحديث وعلومه :-

- ٤ - الاتحافات السننية في الاحاديث القدسية : الشيخ محمد المدني ، الطبعة بدون ، القاهرة ، دار الريان للتراث / صححه / محمود امين النواوي.
٥ - البحر الزخار المعروف بمسند البزار ، الامام ابو بكر احمد بن عمرو البزار ، الطبعة الاولى ، المدينة المنورة ، مكتبة العلوم والعلوم ، بيروت ، مؤسسة علوم القرآن ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، تحقيق / د. محفوظ الرحمن زين الله .
٦ - تحذير المسلمين من الاحاديث الموضوعة على سيد المرسلين ، الطبعة الاولى ، المدينة المنورة ، مكتبة دار التراث ، ودمشق ، دار ابن كثير ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م صححه محيي الدين مستو .

٧ - تخريج أحاديث أحياء علوم الدين : أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد ، الطبعة الأولى ، الرياض ، دار العاصمة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

٨ - تخريج أحاديث العادلين لأبي نعيم الأصبهاني : الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار البشائر ودار عمان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، تحقيق / مشهور حسن .

٩ - تخريج الدلالات السمعية على ماكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحرف والصنائع والمعاملات الشرعية : علي محمد الخزاعي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، تحقيق / احسان عباس .

١٠ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : الحافظ أحمد بن علي بن حجر ، الطبعة بدون ، عني بتصحيحه / السيد : عبد الله هاشم المدني بالمدينة المنورة ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

١١ - تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله صلى الله عليه من الأخبار : الإمام محمد بن جرير الطبري ، مكة المكرمة ، مطابع الصفاء ، ١٤٠٢هـ تحقيق / د. ناصر الرشيد ، وعبد القيوم عبد رب النبي .

١٢ - خلاصة البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ، للإمام أبي القاسم الرافعي ، الحافظ سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن ، الطبعة الأولى ، الرياض ، مكتبة الرشد ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م ، حققه / حمدي ابن عبد المجيد السلفي .

١٣ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية :- الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار المعرفة ، صححه وعلق عليه / السيد عبد الله هاشم .

١٤ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة :- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، تحقيق ، محمد عبد القادر عطا .

١٥ - السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي : لإمام المحدثين الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسن بن علي البيهقي ، الطبعة الأولى ، الهند ، حيدرآباد ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، بيروت ، دار صادر ، ١٣٥٦هـ .

١٦ - سنن ابن ماجه :- الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ، الطبعة الأولى ، "بدون ناشر" ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م تحقيق وفهارس / محمد مصطفى الأعظمي .

- ١٧- صحيح مسلم بشرح النووي :- أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ،
الطبعة بدون ، المطبعة المصرية .
- ١٨- عون المعبود شرح سنن أبي داود : العلامة أبي الطيب محمد شمس
الحق آبادي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ -
١٩٧٩م ، مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية ، حققه عبدالرحمن
محمد عثمان .
- ١٩- غريب الحديث : للإمام أبي اسحاق إبراهيم الحربي ، الطبعة الأولى
، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ،
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، تحقيق / د. سليمان العائد .
- ٢٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري :- الإمام الحافظ أحمد بن حجر :
الطبعة الرابعة ، القاهرة ، المكتبة السلفية ، ١٤٠٨هـ ،
حققه محب الدين الخطيب .
- ٢١- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث في السنة
الناس :- الشيخ اسماعيل إسم محمد العلجوني ، الطبعة
الرابعة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، تحقيق
أحمد الغلاني .
- ٢٢- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : الحافظ أبو بكر نور الدين علي بن
أبي بكر الهيتمي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتاب ،
١٩٦٧م .
- ٢٣- المستدرک على الصحيحين وفي ذيله تلخيص المستدرک :- للحافظ
إمام المحدثين أبي عبد الله محمد الحاكم النيسابوري ،
الطبعة بدون ، بيروت ، دار الفكر ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ٢٤- المصنف في الأحاديث والآثار :- الإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن
أبي شيبه ، الطبعة الأولى ، الهند ، بومباي ، الدار السلفية
، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٥- المصنف : للحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، الطبعة
الأولى ، نشر المجلس العلمي ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، تحقيق /
الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .
- ٢٦- مسند أبي يعلى الموصلي / للحافظ أحمد بن علي أبو يعلى الموصلي
، الطبعة الأولى ، جدة ، دار القبلة ، بيروت ، مؤسسة علوم
القرآن ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، تحقيق / ارشاد الحق الأثري .
- ٢٧- مسند الشاميين من مسند الإمام أحمد بن حنبل : د. علي محمد جماز
، الطبعة الأولى ، طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر ،
وعني بطبعه : عبد الله الاتصاري .
- ٢٨- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، الحافظ أحمد بن
علي بن حجر ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار الكتب العلمية ،
تحقيق / الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .

- ٢٩- الموطأ :- للإمام مالك بن أنس ، الطبعة بدون ، مكة المكرمة ، المكتبة الفيصلية ، صححه ورقمه / محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٣٠- نصب الراية لأحاديث الهداية :- الإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار احياء التراث الاسلامي ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

ج - القاواميس وعلوم العربية :-

- ٣١- أبو العلاء المعري ولزومياته : د. كمال اليازجي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الجيل ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٣٢- ديوان مجنون ليلى : الطبعة بدون ، مكتبة مصر ، ودار مصر للطباعة ، جمع وتحقيق / عبد الستار أحمد فرج .
- ٣٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : اسماعيل بن حماد الجوهري ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٤م ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار .
- ٣٤- القاموس الفقهي لغة واصطلاحا ، سعدي أبو جيب ، الطبعة الأولى ، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٣٥- قيس ابن الملوح المجنون وديوانه : د. شوقي أنال جق ، انقرة ، مطبعة الجمعية التاريخية التركية ، ١٩٦٧م .
- ٣٦- كشاف اصلاحات الفنون : محمد علي الفاروقي التهاوني :- الطبعة بدون ، وزارة الثقافة والارشاد القومي المؤسسة العامة ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م . حققه / د. لطفي عبد البديع ، راجعه / أمين الخولي .
- ٣٧- لسان العرب : أبو الفضل جهاد الدين محمد بن مكرم بن منظور ، بيروت ، دار صادر ، ودار بيروت ١٩٥٥م - ١٣٧٥هـ .
- ٣٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي :- أحمد بن محمد المقرئ الفيومي ، الطبعة بدون ، بيروت ، المكتبة العلمية .
- ٣٩- نزهة الاعين النواظر في علم الوجوه والنظائر :- أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م تحقيق / محمد عبد الكريم الراضي .

د - الفقه والعلوم :-

أولا : الفقه الحنفي :-

- ٤٠- الاشباه والنظائر وبحاشيته نزهة النواظر : زين الدين بن ابراهيم ابن نجيم ، الطبعة الأولى ، دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، تحقيق / محمد مطيع الحافظ .

- ٤١- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : الامام علاء الدين ابي بكر بن مسعود الكاساني : الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٤٢- تبیین الحقائق شرح كنز الرقائق :- عثمان بن علي الزيلعي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار المعرفة .
- ٤٣- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار : محمد الامين ابن عابدين ، الطبعة الثانية ، مصر ، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٢٧٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٤٤- درر الاحكام شرح مجلة الاحكام : علي حيدر ، الطبعة بدون ، بيروت ، مكتبة النهضة ، تعريب :- فهمي الحسيني .
- ٤٥- المبسوط : للامام شمس الدين السرخسي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار المعرفة .
- ٤٦- نتائج الافكار كشف الرموز والاسرار وهي تكملة فتح القدير لابن الهمام على الهداية ، قاضي زادة ، الطبعة الاولى ، مصر ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي واولاده .
- ٤٧- الهداية شرح بداية المبتدى : شيخ الاسلام برهان الدين ابي الحسن علي بن ابي بكر الميرغاني ، الطبعة بدون ، المكتبة الاسلامية .

ثانيا :- الفقه المالكي :-

- ٤٨- اصول الفتيا في الفقه على مذهب الامام مالك ، محمد بن حارث الخشن ، الطبعة بدون ، الدار العربية للكتاب ، المؤسسة الوطنية للكتاب ١٩٨٥م ، حقه / الشيخ محمد المجذوب ، ود . محمد ابو الجفان ، ود . عثمان بطيخ .
- ٤٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ابو الوليد محمد بن احمد بن رشد الشهير بابن رشد الحفيد ، الطبعة بدون ، دار الفكر ، مكتبة الرياض الحديثة .
- ٥٠- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة ... : لابن رشد ، بيروت ، دار الغرب الاسلامي ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، تحقيق الشرقاوي اقبال و د . محمد حجي .
- ٥١- التفسير : لابي القاسم عبدالله بن الجلاب البصري :- الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م ، تحقيق / د . حسن البهاني .
- ٥٢- حاشية منح الجليل على مختصر العلامة خليل :- محمد عيش ، الطبعة بدون ، مكتبة النجاح .

٥٣- حاشية على شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ، الشيخ محمد
البناني : سيدي عبد الباقي الزرقاني ، الطبعة بدون ، بيروت
، دار الفكر .

٥٤- شرح الخرخشي على مختصر سيدي خليل ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار
صادر .

٥٥- شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل بهامشه حاشية البناني : سيدي
عبد الباقي الزرقاني ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار الفكر .

٥٦- العقد المنظم مطبوع مع تبصرة الحكام لابن فرحون المالكي :- ابن
سلمون الكتاني / الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية
، ١٣٠١هـ .

٥٧- الفواكه الدواني على رسالة ابي عبد الله بن ابي زيد القيرواني
المالكي ، الشيخ احمد بن غنيم النقراوي ، الطبعة الثالثة ،
مصر ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، ١٣٧٤هـ -
١٩٥٥م .

٥٨- المقدمات والممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة ... / الطبعة
الاولى ، بيروت ، دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م تحقيق
/ محمد حجي .

٥٩- القوانين الفقهية : لابي القاسم محمد بن احمد ابن جزي ، الطبعة
بدون ، بيروت ، مكتبة اسامة بن زيد .

٦٠- مختصر خليل : العلامة الشيخ خليل بن اسحاق المالكي ، دار الفكر
، الطبعة الاخيرة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، صححه وعلق عليه /
الشيخ احمد نصر .

ثالثا : الفقه الشافعي :-

٦١- الاشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ، الامام جلال
الدين عبد الرحمن السيوطي ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار
الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٦٢- روضة الطالبين :- لابي زكريا يحيى بن شرف النووي ، الطبعة بدون
، المكتب الاسلامي .

٦٣- شرح روضة الطالب من اسنى المطالب ، ابي زكريا يحيى الاتصاري مع
حاشية للشيخ الرملي ، الطبعة بدون ، المكتبة الاسلامية
لمصاحبها الحاج رياض الشيخ .

٦٤- مغني المحتاج الى معرفة معاني والفاظ المنهاج مع تعليقات للشيخ
جويلي :- الشيخ محمد الخطيب الشربيني ، الطبعة بدون ، دار
الفكر .

٦٥- المجموع شرح المذهب :- لابي زكريا يحيى النووي ، الطبعة بدون ،
دار الفكر .

رابعاً : الفقه الحنبلي :-

- ٦٦- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف : علاء الدين أبي الحسن علس
بن سليمان المرداوي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مطبعة
السنة المحمدية ، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م ، حققه / محمد حامد الفقي
، بيروت ، دار احياء التراث العربي ، الطبعة الاولى ،
١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م ، وطبعه وحققه / محمد حامد الفقي .
- ٦٧- اعلام الموقعين عن رب العالمين ، أبو عبدالله محمد ابن قيم
الجوزية ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار الجيل ، حققه / طه
عبد الرؤوف سعد .
- ٦٨- بدائع الفوائد : لابن قيم الجوزية ، الطبعة بدون ، دار الفكر .
- ٦٩- الحسبة في الاسلام :- شيخ الاسلام ابن تيمية ، الطبعة الاولى ،
الكويت ، مكتبة دار ابن الأرقم ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، تحقيق /
سعد بن محمد سعدة .
- ٧٠- الدرر السنية في الاجوبة النجدية ، عبد الرحمن بن قاسم ، الطبعة
الثانية ، دار الافتاء بالمملكة العربية السعودية ، طبع
بأمر جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله ١٣٨٥هـ -
١٩٦٥م .
- ٧١- زاد المعاد في هدي خير العباد ، لابن قيم الجوزية ، الطبعة
الرابعة عشر ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الكويت ، مكتبة
المنار ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م تحقيق / شعيب الارنؤوط ، وعبد
القادر الارنؤوط .
- ٧٢- السلسبيل في معرفة الدليل :- صالح بن محمد البليهي ، الطبعة
الرابعة ، الرياض ، مكتبة دار المعارف .
- ٧٣- السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية ، شيخ الاسلام ابن تيمية
، الطبعة الرابعة ، مصر ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٩م .
- ٧٤- شرح منهي الادارات : منصور بن يونس البهوتي ، الطبعة بدون ،
بيروت ، عالم الكتب .
- ٧٥- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية :- لابن قيم الجوزية ، الطبعة
بدون ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، تحقيق / محمد حامد
فقي .
- ٧٦- الفتاوى الكبرى :- شيخ الاسلام ابن تيمية ، الطبعة بدون ، بيروت
، دار المعرفة .
- ٧٧- القواعد النورانية الفقهية :- شيخ الاسلام ابن تيمية ، الطبعة
الثالثة ، الرياض ، مطبعة المعارف ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م ، تحقيق
/ محمد حامد الفقي .
- ٧٨- القواعد : لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، الطبعة بدون
، الرياض ، مكتبة الرياض الحديثة .

٧٩- كشفاف القناع عن متن الاقناع :- منصور بن يونس البهوتي ، الطبعة بدون ، بيروت ، عالم الكتب .

٨٠- مجموع الفتاوى :- شيخ الاسلام احمد بن عبد الحليم ، الطبعة بدون ، جمع وترتيب ، عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي ، وساعده ابنه محمد ، طبع بالمر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ، بإشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .

٨١- مجموع الرسائل والمسائل :- شيخ الاسلام ابن تيمية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٨٢- مجلة الاحكام الشرعية : احمد بن عبد الله القاري ، الطبعة الاولى ، جدة ، تهامة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م دراسة وتحقيق / د. عبد الوهاب أبو سليمان ، و د. محمد ابراهيم .

٨٣- المحرر ومعه النكت والفوائد لابن مفلح :- الشيخ الامام مجد الدين أبي البركات بن تيمية ، الطبعة الثانية ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٨٤- المسغني والشرح الكبير : للامامين موفق الدين وشمس الدين ابني قدامة ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الفكر ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٨٥- منار السبيل في شرح الدليل : ابراهيم بن ضويان ، الطبعة الثانية ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

الفقه العام :-

٨٦- الاجارة الواردة على عمل الانسان : د. شرف بن علي الشريف ، الطبعة الاولى ، جدة ، دار الشروق ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٨٧- الاستصناع في الفقه الاسلامي :- د. كاسب عبد الكريم البدران ، الطبعة بدون ، دار الدعوة .

٨٨- الاحكام السلطانية :- لابي يعلى محمد بن الحسن الفراء ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار الفكر ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، حققه / محمد حامد الفقي .

٨٩- الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، علي بن محمد حبيب البصري الماوردي ، الطبعة الاولى ، مصر ، دار الفكر ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .

٩٠- الاموال : لابي عبد القاسم بن سلام ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار الفكر ، ومكتبة الكليات الازهرية ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، تحقيق محمد خليل هراس .

- ٩١- أخذ الأجرة على أعمال الطاعات والمعاصي : د. عبدالله بن محمد بن أحمد الطريقي ، الطبعة الأولى ، الرياض ، مكتبة المعارف ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- ٩٢- الجعالة وأحكامها في الشريعة والقانون : د. خالد رشيد الجميلي الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الندوة الجديدة ، ١٩٨٦م - ١٤٠٦هـ
- ٩٣- الخراج :- لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة ، الطبعة بدون ، دار الصلاح ، تحقيق / د. محمد إبراهيم البنا .
- ٩٤- شرح القواعد الفقهية : الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقاني ، الطبعة الثانية ، دمشق ، دار القلم ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- ٩٥- شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون : محمد إبراهيم المرسي ، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
- ٩٦- شركة المساهمة في النظام السعودي ، د. صالح بن زابن المرزوقي ، الطبعة بدون ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٦هـ .
- ٩٧- الشركات في الفقه الاسلامي :- د. رشاد حسن خليل ، الطبعة الثالثة ، دار الرشيد ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٩٨- الشركات في الفقه الاسلامي :- الشيخ علي الخفيف ، الطبعة بدون ، معهد الدراسات العربية في جامعة الدول العربية .
- ٩٩- ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية : محمد سعيد البوصلي ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ١٠٠- ضوابط العقد في الفقه الاسلامي ، د. عدنان خالد التركماني ، الطبعة الأولى ، جدة ، دار الشروق ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١٠١- العدل في المعاولات المالية : شادية محمد أحمد كعكي ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير لجامعة أم القرى ، لكلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، مكة المكرمة ، اشراف / د. أحمد فهمي أبوسنة .
- ١٠٢- فقه الشركات : د. أحمد حمد ، الطبعة الأولى ، الكويت ، دار القلم ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ١٠٣- فقه عمر بن الخطاب :- د. رويحي بن راجح ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الغرب الاسلامي ، ومركز البحث العلمي واهياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٣هـ .
- ١٠٤- فقه الزكاة :- د. يوسف القرضاوي ، الطبعة السادسة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١٠٥- الفقه على المذاهب الاربعة : عبد الرحمن الجزري ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار احياء التراث العربي .
- ١٠٦- الفقيه والمتفقه : للحافظ والمؤرخ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- ١٠٧- الفروق مع حواشيها :- لشهاب الدين أبو العبادي الصنهاجي
القرافي ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار المعرفة ، مع فهرس
تحليلي لقواعد الفروق ومنعه / د. محمد رواس قلعجي .
- ١٠٨- قواعد الأحكام في مصالح الأتباع : سلطان العلماء أبو محمد عز
الدين عبيد العزيز بن عبد السلام السليمي ، الطبعة بدون ،
بيروت ، دار الكتب العلمية .
- ١٠٩- كتاب مسائل السمسرة للأبياني : محمد أبو الجفان ، مجلة الأبحاث
الاقتصاد الاسلامي ، عدد (٢) مجلد (١) شتاء ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ١١٠- مبدا الرضا في العقود : د. علي محي الدين القرعة داغي ، الطبعة
الاولى ، بيروت ، دار البشائر الاسلامية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- ١١١- المصطفى : لأبي محمد علي بن حزم ، الطبعة بدون ، بيروت ، دار
الاتفاق الجديدة / تحقيق لجنة احياء التراث العربي بدار
الاتفاق الجديدة .
- ١١٢- مصاريف الزكاة في الاسلام :- حسين علي كوركولي ، بحث مقدم لنيل
درجة الماجستير الى كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بمكة
المكرمة ، محمد خضراوي .
- ١١٣- المعاملات الشرعية والمالية ، أحمد ابراهيم ، الطبعة بدون ،
دار الانتصار ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م .
- ١١٤- المقادير في الفقه الاسلامي : د. فكري أحمد عكاز ، الطبعة الاولى
، بدون ناشر ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .
- ١١٥- نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس ، الشيخ أحمد بن
محمد بن الهائم ، الطبعة الاولى ، الرياض ، مكتبة المغارف
، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، تحقيق / د. عبد الله محمد الطريقي .
- ١١٦- نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي ، د. حسين حامد حسان ، الطبعة
بدون ، القاهرة ، مكتبة المتنبي ، ١٩٨١م .
- ١١٧- النقود والمكاييل والموازين : محمد عبد الرؤوف المنأوي ،
الجمهورية العراقية ، منشور في وزارة الثقافة والاعلام ،
سلسلة كتب التراث رقم (١٠٧) ودار الرشيد ، ١٩٨١م .

هـ - كتب الاقتصاد الوضعي :-

- ١١٨- الأجور والاستخدام والتوازن الاقتصادي :- د. خضير عباس المهر ،
الطبعة الاولى ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، عمادة شئون
المكتبات ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- ١١٩- الأجور ومشاكل العمل في السودان ، علي أحمد سليمان ، الطبعة
الاولى ، الخرطوم ، جامعة الخرطوم ، ودار التأليف ، ١٩٧٤م .

- ١٢٠- الاسعار وتخصيص الموارد ، د. محمد سلطان ابو علي ، و د. هنا خير الدين ، الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩م .
- ١٢١- الاشتراكية في التطبيق :- ن . س كارول فارعا ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب العربي ، ايار ١٩٧١م ، عرض وتطليل / نهاد الفادري ، تقديم / قدرى قلعجي .
- ١٢٢- الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات :- ج . اكلي ، بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٠م ، ترجمة / د. عطية مهدي سالم ، مراجعة / د. عبد المنعم السيد علي .
- ١٢٣- الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات :- مايكل ابدجمان ، الرياض ، دار المريخ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، ترجمة / محمد ابراهيم منصور .
- ١٢٤- الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص : جيمس جوارتيني ، وارثشارداستروب ، الرياض ، دار المريخ ، الطبعة العربية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، ود. عبد العظيم محمد .
- ١٢٥- الاقتصاد الجزئي الاختيار الخاص والعام : جيمس جوارتيني ، ورتشارد استروب ، الرياض ، دار المريخ ، الطبعة العربية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ترجمة / محمد عبد الغفور محمد علي .
- ١٢٦- الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ، جي هولتن ولسن ، الرياض ، دار المريخ ، الطبعة العربية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ترجمة / د. كمال سليمان المعاني ،
- ١٢٧- الاقتصاد السياسي :- د. رفعت المحجوب ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠م .
- ١٢٨- الاقتصاد السياسي الحديث :- د. توفيق سعيد بيضون ، الطبعة الثانية ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ١٢٩- الاقتصاد المبسط :- روبرت هيلبرونر ، ولبسترتارو : القاهرة ، مكتبة غريب ، ترجمة / صفوت عبد الحليم .
- ١٣٠- الايدي العاملة الوافدة الى الاردن ، دراسة ميدانية :- د. احمد جمال طاهر ، الطبعة بدون ، الزرقاء ، مكتبة المنار ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ١٣١- اساليب التحليل الاقتصادي :- د. عبد العزيز فهمي هيكل ، بيروت ، دار النهضة العربية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ١٣٢- اسس علم الاقتصاد :- د. حميد القيسي ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد ، طبع بمطابع الجامعة - (١ - ١٠٠٠ - ١٩٧٣) .

- ١٣٣- أسلوب الانتاج :- "بدون مؤلف" الطبعة بدون ، بيروت ، دار العلوم الحديثة ، "وبدون مترجمين" .
- ١٣٤- اصول الاقتصاد : د. احمد ابواسماعيل ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ م .
- ١٣٥- اصول الاقتصاد :- د. محمد سلطان ابو علي ، و د. هنا خير الدين ، الطبعة الاولى ، بدون ناشر ، ١٩٨٢ م .
- ١٣٦- اصول الاقتصاد :- د. محمد يحيى عويس ، "بدون ناشر ولا طبعة" ١٩٧٨ م .
- ١٣٧- اقتصاديات العمل :- د. منى الطحاوى ، الطبعة بدون ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٣٨- اقتصاديات العمل :- د. علاء شفيق الراوي ، و د. عبد الرسول عبد جاسم ، الجمهورية العراقية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٨٣ م - ١٤٠٣هـ .
- ١٣٩- اقتصاديات المشروع الصناعي :- د. احمد رشاد موسى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧١ م .
- ١٤٠- تاريخ الفكر الاقتصادي :- د. عادل احمد حشيش ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ م .
- ١٤١- تاريخ الفكر الاقتصادي :- د. لبيب شكير ، الطبعة بدون ، القاهرة ، دار نهضة مصر .
- ١٤٢- التحليل الاقتصادي :- د. عبد الرحمن يسري احمد ، الطبعة بدون ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٧ م .
- ١٤٣- التطور الاقتصادي :- د. حسين عمر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٨ م .
- ١٤٤- التوزيع في النظامين الرأسمالي والاشتراكي :- د. صلاح الدين نامق ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨ م .
- ١٤٥- الرأسمالية والحرية :- ميلتون فردمان ، مركز الكتب الاردني ، ١٩٨٧ م ، ترجمة / يوسف عليان .
- ١٤٦- الرخاء بدون تضخم :- جون فيليب ورنيت ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ((بدون طبعة وتاريخ)) ترجمة / د. حسين عمر .
- ١٤٧- السياسة الاقتصادية : د. سلوى علي سليمان ، الطبعة الاولى ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٣ م .
- ١٤٨- ظاهرة التضخم بين الكنزيين والنقديين وعلاقتها بمنحنى فيلبس ، د. صلاح حسين ، بحث منشور في مجلة الاقتصاد والادارة ، العدد (١٤) ربيع الثاني ، ١٤٠٢هـ فبراير ، ١٩٨٤ م ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز .

- ١٤٩- علم الاقتصاد :- ادوين ماثسفيلد ، وناريمان بيهرافيشي ، الطبعة
بدون ، مركز الكتب الأردني ، ١٩٨٠م ، "وبدون مترجمين" .
- ١٥٠- القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي ، جان بابي ، الطبعة بدون
، بيروت ، دار العلوم الحديثة ، ترجمة لجنة من / شريف
حشاته ، محمد خليل قاسم ، سعد كامل ، حليم طوسون .
- ١٥١- الكنزية واستقرار الاقتصاديات الرأسمالية : بوب سوتكلف ، بحث
منشور في كتاب دراسات نقدية في النظرية الاقتصادية ، تحرير
/ فرانسيس جريد ، وبيتر نور ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار
الطلعة ، ١٩٨٧م ، ترجمة د. نعمان كنفاني .
- ١٥٢- مبادئ الاقتصاد الكلي :- د. سامي خليل ، الطبعة الثالثة ،
الكويت ، مؤسسة الصباح ، ومكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٦هـ -
١٩٨٦م .
- ١٥٣- مبادئ الاقتصاد الكلي :- د. خزعل البريماني ، بغداد ، مكتبة
التحرير ، ومكتبة النهضة العربية ، ١٩٨٧م .
- ١٥٤- مبادئ الاقتصاد الكلي :- د. فائز ابراهيم الحبيب ، الطبعة
الاولى ، الرياض ، تهامة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ١٥٥- مبادئ الاقتصاد السياسي :- د. محمد دويدار ، الطبعة بدون ،
الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨م .
- ١٥٦- مبادئ الاقتصاد :- د. عبد الوهاب الامين ، و د. زكريا عبد
الحميد ، الطبعة بدون ، الكويت ، ١٩٨٧م .
- ١٥٧- مبادئ الاقتصاد / التحليل الجزئي :- د. ماجد عبدالله المنيف ،
الرياض ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ،
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- ١٥٨- مبادئ الاقتصاد :- د. عمرو محيي الدين ، و د. عبد الرحمن يسري
، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤م .
- ١٥٩- المبادئ الاولى في النظرية الاقتصادية ، د. حمدي زهران ،
الطبعة بدون ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٥م .
- ١٦٠- مدخل في علم الاقتصاد ، الجزء الثاني - مبادئ الاقتصاد الكلي ،
د. عبد المنعم السيد علي ، بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ،
الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٤م .
- ١٦١- مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي ،
الجزء الاول :- د. عبد المنعم السيد علي ، بغداد ، وزارة
التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، كلية
الادارة والاقتصاد .
- ١٦٢- مقدمة في الاقتصاد الجزئي :- د. احمد صفى الدين عوض ، الطبعة
الاولى ، الرياض ، دار العلم ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- ١٦٣- مقدمة في علم الاقتصاد - نظرية القيمة - : د. حسين عمر ،
الطبعة السادسة ، جدة ، دار الشروق ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ١٦٤- مقدمة في علم الاقتصاد :- د. سلوى سليمان ، و د. عبد الفتاح
قنديل ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ،
١٩٨٨م .
- ١٦٥- مقدمة في مبادئ الاقتصاد :- د. صلاح الدين الميرفي ، الاسكندرية
، دار الجامعات المصرية ، ١٩٦١م .
- ١٦٦- مقدمة في اقتصاديات المالية العامة :- د. عبدالله الشيخ محمود
طاهر ، الطبعة الاولى ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، عمادة
شئون المكتبات ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ١٦٧- محاضرات في التطور الاقتصادي :- د. اسماعيل محمد هاشم ، بيروت
، دار النهضة العربية .
- ١٦٨- الماركسية في أبعادها المختلفة :- راسل ، دار لنفتون ، سينسر
، وآخرون ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٨٧م .
- ١٦٩- الموسوعة الاقتصادية :- د. راشد البراوي ، الطبعة بدون ،
القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- ١٧٠- موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ، د. عبد العزيز فهمي
هيكل ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠م .
- ١٧١- نظرية التضخم :- د. نبيل الروبي ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية
، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٤م .
- ١٧٢- النظرية العامة في الاقتصاد :- جون ميز كنز ، الطبعة بدون ،
بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ترجمة / نهاد رضا .
- ١٧٣- النظريات والسياسات النقدية والمالية ، د. سامي خليل ، الطبعة
الاولى ، الكويت ، اشربة كاظمة ، ١٩٨٢م .
- ١٧٤- النظريات والسياسات النقدية :- د. سهير محمود معتوق ، الطبعة
الاولى ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٤٠٩هـ -
١٩٨٩م .
- ١٧٥- النظم الاقتصادية المعاصرة :- د. صلاح الدين نامق ، الطبعة بدون
، القاهرة ، دار المعارف .
- ١٧٦- النظم الاقتصادية المعاصرة :- محمد حامد عبد الله ، الطبعة
الاولى ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، عمادة شئون المكتبات
، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ١٧٧- النظم الاقتصادية المقارنة : د. عبد الكريم الكاظم ، الجمهورية
العراقية ، وزارة التعليم العالي ، جامعة الموصل ، كلية
الادارة والاقتصاد ، ١٩٨٨م .

١٧٨- نحو مفهوم اقتصادي واضح ، د. علي بن طلال الجهني ، الطبعة بدون
، كتاب الشرق الأوسط ، نشر الشركة السعودية للأبحاث
والتسويق.

١٧٩- النقود والبنوك وجهة نظر النقديين ، باري سيجل ، الطبعة
العربية ، الرياض ، دار المريخ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ترجمة
طه عبد الله منصور ، و د. محمد ابراهيم منصور ، و د. عبد
الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، مراجعة / د. محمد ابراهيم
منصور .

و - كتب الاقتصاد الاسلامي :-

١٨٠- الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق : ا. منار ، الاسكندرية ،
المكتب المصري الحديث ، اشرف على ترجمته / د. منصور
ابراهيم التركي .

١٨١- الاقتصاد الاسلامي (اربعة اجزاء) : د. محمد عفر ، الطبعة الاولى ،
جدة ، دار البيان العربي ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

١٨٢- الاقتصاد التطيلي الاسلامي - التصرفات الفردية : د. محمد عبد
المنعم عفر ، جدة ، دار حافظ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

١٨٣- اثر تطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي في المجتمع : محمد شفيع ،
بحث مقدم لمؤتمر الفقه الاسلامي الذي عقدته جامعة الامام محمد
بن سعود بالرياض سنة ١٣٩٦هـ - ادارة الثقافة والنشر
بالجامعة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

١٨٤- اصول الاقتصاد الاسلامي :- د. رفيق المصري ، الطبعة الاولى ، دمشق
، دار القلم ، بيروت ، الدار الشامية ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

١٨٥- اقتصاديات العمل والاجر في الاسلام ، بحث منشور في ندوة الاسلام
والنظام الاقتصادي الدولي الجديد المنعقدة في جنيف ، ١٩٨٠م
، جدة الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، صندوق
التضامن الاسلامي ، تونس ، دار مرداس .

١٨٦- اقتصادنا :- محمد باقر الصدر ، الطبعة السابعة عشرة ، دار
التعاون للمطبوعات ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

١٨٧- الغاء الفائدة من الاقتصاد ، تقرير مجلس الفكر الاسلامي في
الباكستان ، المركز العالمي لاثبات الاقتصاد الاسلامي ، جامعة
الملك عبد العزيز ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ترجمة
/ عبد العليم السيد منسي ، راجعه د. حسن ابراهيم عمر ،
اشرف على طبعه د. رفيق المصري .

- ١٨٨- ايضاح حول موقع عقد السمسرة في نظرية الاقتصاد الاسلامي : د. محمد انس الزرقاء ، منشور في مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامي ، عدد (٢) مجلد (١) ، شتاء ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ١٨٩- تمويل التنمية في الاقتصاد الاسلامي ، د. شوقي احمد دنيا ، الطبعة الاولى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ١٩٠- التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد اسلامي : د. محمد مختار متولي ، بحث منشور في مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامي ، العدد الاول ، المجلد الاول ، صيف ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ١٩١- التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاسلام ، الطبعة بدون الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة .
- ١٩٢- توظيف العمل في الاقتصاد الاسلامي ، موسى محمد الطيب علقم ، رسالة ماجستير / قسم الدراسات العليا ، كلية الشريعة ، جامعة ام القرى بمكة المكرمة .
- ١٩٣- الجعالة ونظرية الاجر في الاقتصاد الاسلامي ، د. رفيق المصري ، بحث منشور في مجلة حضارة الاسلام ، السنة الحادية والعشرون ، العددان الرابع والخامس ، جماد الاخرة ، رجب ١٤٠٠هـ ، ايار - حزيران ، ١٩٨٠م .
- ١٩٤- دراسة في نظرية القيمة :- د. حسن غانم ، الطبعة بدون ، مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعي ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ١٩٥- دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي :- د. عبد الرحمن يسري احمد ، الطبعة بدون ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٧م .
- ١٩٦- دراسات اقتصادية في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية : د. نبيل غانم ، الملكية واسباب التملك المشروعة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ١٩٧- السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الاسلامي ، د. احمد الحصري ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٦م .
- ١٩٨- عقد العمل والاجور في الاسلام : د. صادق مهدي السعيد ، بحث منشور في ندوة الاقتصاد الاسلامي ، بغداد ، معهد البحوث والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ١٩٩- كتاب مسائل السمسرة للابياني :- محمد ابو الجفان ، مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامي ، عدد (٢) ، مجلد (١) شتاء ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٢٠٠- كتاب مشاركة الاموال والاستعمالية في الناتج او في الربح : د. رفيق المصري ، بحث منشور في مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامي المجلد (٣) - (العدد ١) صيف ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م ، جدة ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز .

- ٢٠١- مدخل الى الاقتصاد الاسلامي :- د. عبد العزيز فهمي هيكل ، الطبعة
بدون ، بيروت ، دار النهضة العربية .
- ٢٠٢- مفهوم القيمة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي ، محمد
احسان طالب ، بحث منشور في مجلة الامة ، العدد (٤١) ، جمادى
الاولى ١٤٠٤هـ - شباط فبراير ، ١٩٨٤م .
- ٢٠٣- مقدمة في اصول الاقتصاد الاسلامي :- محمد العلي القري بن عبيد ،
الطبعة الاولى ، جدة ، دار حافظ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- ٢٠٤- مقومات العمل في الاسلام :- عبد السميع المصري - الطبعة الاولى ،
دار التراث العربي ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٢٠٥- المشكلة الاقتصادية ونظرية الاجور والاسعار في الاسلام : د. عبد
الله غانم ، الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٤م .
- ٢٠٦- نظام الاسلام - كتاب الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة : محمد المبارك ،
الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار الفكر .
- ٢٠٧- نظرية التوزيع :- د. رفعت العوضي ، القاهرة ، الهيئة العامة
لشئون المطابع الاميرية ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٢٠٨- النظرية الاقتصادية من منظور اسلامي : د. شوقي احمد دنيا ،
الطبعة الاولى ، الرياض ، مكتبة الخريجي ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٢٠٩- نظرية المحاسبة المالية في الفكر الاسلامي :- د. محمد كمال عطية ،
الطبعة بدون ، قبرص ، بنك فيصل الاسلامي ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

ز - كتب القانون :-

- ٢١٠- شرح نصوص العمل السعودي : يوسف عبد العزيز ، الطبعة الاولى ،
جدة ، دار السعودية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٢١١- عقد الايجار - ايجار الاشياء :- عبد الرزاق احمد السنهوري ،
الطبعة بدون ، بيروت ، دار احياء التراث العربي .
- ٢١٢- عنصر الاجرة في عقد العمل : د. محمد الهعشري ، الطبعة بدون ،
الرياض ، معهد الادارة العامة ، ادارة البحوث والاستشارات ،
١٣٩٨هـ .
- ٢١٣- كسب الموظفين وأثره في سلوكهم : صالح بن محمد المزيدي ، الطبعة
الثالثة ، الرياض ، شركة العبيكان ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٢١٤- مدخل لدراسة الاجور :- اعداد مكتب العمل الدولي ، الطبعة بدون ،
جنيف ، ترجمة جمال البنا .
- ٢١٥- مبادئ القانون لرجال الاعمال في المملكة العربية السعودية :
د. محمد ابراهيم ابو العينين ، الطبعة الثانية ، جدة ،
تهامة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

- ٢١٦- الاتجاهات الفكرية المعاصرة وموقف الاسلام منها : د. جمعة الخولي ، الطبعة الاولى ، "بدون ناشر" ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- ٢١٧- الاسلام وثقافة الانسان : سميح عاطف الزين ، الطبعة الثامنة ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، مكتبة المدرسة ، ١٩٨٢م .
- ٢١٨- الاسلام والاستبداد السياسي ، محمد الغزالي ، الطبعة الثانية ، دار الكتب الحديثة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٢١٩- احكام وحقوق العمال في الاسلام : محمد شقفه ، الطبعة الاولى ، دار الارشاد ، ١٣٨٧هـ - ١٩٥٧م .
- ٢٢٠- اصول الاسلام ونظمه في السياسة والاجتماع عند شيخ الاسلام ابن تيمية :- هنري لاوست ، الطبعة بدون ، الاسكندرية ، دار الدعوة ، ترجمة ، محمد عبد العظيم ، تقديم وتعليم / د. مصطفى حلمي .
- ٢٢١- التكامل الاجتماعي في الاسلام : الامام محمد ابو زهرة ، الطبعة بدون ، دار الفكر العربي .
- ٢٢٢- حقوق الانسان وحرياته الاساسية في النظام الاسلامي والنظم المعاصرة ، د. عبد الوهاب عبد العزيز الشيشاني ، الطبعة الاولى ، مطابع الجمعية العامة الملكية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٢٣- دور العمل في توزيع الثروة : محمد الحسن الصالح الامين ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة الملك عبد العزيز سابقا ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بمكة المكرمة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، اشراف د. حسين حامد حسان .
- ٢٢٤- الشيوعية والاسلام :- احمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثالثة ، دار الاندلس ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٢٥- العمل والعمال في الفكر الاسلامي :- ابراهيم النعمة ، الطبعة الاولى ، جدة ، الدار السعودية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٢٢٦- العمل وحقوق العمال في الاسلام :- باقر شريف القرشي ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، دار صادر ، ودار بيروت ، ١٩٥٥م - ١٣٧٥هـ .
- ٢٢٧- الكفاف والقناعة : للامام ابي عبد الله محمد بن احمد القرطبي ، الطبعة الاولى ، دار الصحابة للتراث ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، تحقيق / مجدي السيد .
- ٢٢٨- المجتمع المتكامل في الاسلام :- د. عبد العزيز الخياط ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار السلامة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٢٢٩- مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام :- د. يوسف القرضاوي ، الطبعة الخامسة ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٢٣٠- مصرع الفقر في الاسلام :- علي شحاته رزق ، الطبعة بدون ، مطبعة دار التأليف ، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م .

ج - الكتب التاريخية ومراجع أخرى :-

- ٢٣١- أخبار عمر وأخبار عبدالله بن عمر ، علي الطنطاوي ، وناجي الطنطاوي ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر .
- ٢٣٢- البداية والنهاية :- الحافظ أبو الفداء اسماعيل ابن كثير ، الطبعة بدون ، بيروت ، مكتبة المعارف .
- ٢٣٣- تاريخ العمال :- فرانسوا باريت ، الطبعة بدون ، نشر الفن الحديث العالمي ، ترجمة فائركم نقش .
- ٢٣٤- الكامل في التاريخ :- ابن الاثير الجزري ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٢٣٥- مقدمة ابن خلدون :- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ، الطبعة الخامسة ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٨٤م .
- ٢٣٦- مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب :- لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، تحقيق / زينب القاروط .
- ٢٣٧- فتاوى مؤتمر الزكاة الأول الذي عقد في دولة الكويت عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي ، العدد الأول ، المجلد الثاني ، صيف ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

سابعاً :- قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة .	ج
الفصل الاول : الاجور في النظم الاقتصادية الوضعية .	ج
المبحث الاول : الاجور في النظام الرأسمالي .	ج
المطلب الاول : تطور الاجور في الفكر الاسلامي .	٢
١- تعريف الاجور .	٣
٢- في انواع الاجور .	٣
١ - الاجر الزمني والجر القطعة .	٤
ب - المشاركة في الربح والملكية المشتركة .	٧
ج - الاجر النقدي والاجر الحقيقي .	٨
٣- في نظريات الاجور .	٩
١ - نظرية حد الكفاف .	٩
ب - نظرية رصيد الاجور .	٩
ج - نظرية الانتاجية الحدية .	٩
المطلب الثاني : تحديد الاجور في النظام الرأسمالي .	١٣
١- السوق :	١٣
١ - عرض العمل .	١٤
ب - الطلب على العمل .	١٧
ج - حالة طلب وعرض عمل تنافسي .	١٨
د - محددات الاجور [التغير في منحنيات العرض والطلب] .	٢٣
أولاً :- بعض العوامل التي تؤدي الى تقليل عرض العمل .	٢٤
ثانياً :- العوامل التي تؤدي الى زيادة عرض العمل .	٢٥
ثالثاً :- ضعف الانتاجية .	٢٨
هـ- حالة احتكار في تاجير العمل [احتكار الشراء] .	٢٩
و - حالة الاحتكار الثنائي "المزدوج" في سوق العمل .	٣١
٢- الدولة .	٣٣
١ - سياسة الحد الأدنى للاجور .	٣٤
ب - سياسة اعانات الاجور .	٣٧
٣- دور نقابات العمال واتحادات ارباب العمل .	٣٨
١ - محددات الطلب المرن على عمال النقابة .	٣٩
ب - خطط النقابات لزيادة الاجور .	٤١
ج - كيفية قيام النقابات بزيادة الاجور [التحكم في منحنيات العرض والطلب] .	٤٢

- ٤٦ د - نظرية المساومة الاجتماعية .
٤٨ د-١- منحى تساهل ارباب العمل .
٤٩ د-٢- منحى تشدد العمال .
٥٠ د-٣- العوامل التي تحكم المفاوضات في
نظرية المساومة .
٥٢ خلاصة المبحث .

- المبحث الثاني :- الاجور في النظام الاشتراكي .
٥٤ المطلب الاول :- تطور الاجور في الفكر الاشتراكي .
٥٤ ١- تعريف الاجر عند الاشتراكيين .
٥٤ ٢- نظرية فائض القيمة .
٥٧ ٣- طبيعة الاجر وانواعه عند الاشتراكيين .
٦١ المطلب الثاني :- تحديد الاجر في النظام الاشتراكي .
٦١ ١- الدور الاقتصادي للدولة في النظام الاشتراكي .
٦٢ ٢- تحديد الاجور في الدولة الاشتراكية .
٦٥ ٣- الاجور في الاتحاد السوفيتي .

- المطلب الثالث :- تقييم الاجور عند الاشتراكيين .
٦٨ ١- تقييم نظرية فائض القيمة .
٧٠ ٢- تقييم الاجور عند الاشتراكيين .
٧٤ خلاصة المبحث .
٧٥ خاتمة الفصل .

الفصل الثاني : مفهوم الاجر وانواعه في الاقتصاد الاسلامي .

- المبحث الاول :- مفهوم الاجر والاجارة في الاسلام .
٧٨ المطلب الاول :- تعريف الاجر .
٨٥ المطلب الثاني :- تعريف عقد الاجارة واركانها وشروطها .
٩٥ المطلب الثالث :- الاجير وانواع الاجراء .
٩٥ ١- اجير الدولة "الموظف الحكومي" واجير القطاع الخاص
"العامل او الموظف في الشركات" .
٩٩ ٢- بحث الفقهاء في تداخل الوظيفة العامة في الدولة
بالاجارة الخاصة .
١٠١ ٣- انواع الاجراء في القطاع الخاص .
١٠٢ أ - اجير خاص .
١٠٢ ب - اجير مشترك .
١٠٣ ٤- الاجير والضمان وهل يجتمع اجر مع ضمان ؟

- المطلب الرابع :- اقسام الاجارة .
١١٠
أولا :- تقسيم الاجارة من حيث تعيين المحل من عدم تعيينه .
١١١
ثانيا :- تقسيم الاجارة من حيث الغاية منها .
١١١
ثالثا :- تقسيم الاجارة من حيث المحل الذي تستوفي منه المنفعة .
١١٢
رابعا :- تقسيم الاجارة من حيث الجواز وعدمه .
١١٢
خامسا :- تقسيم حديث للاجارة ، وتقسيم القانونيين .
١١٥
سادسا :- تقسيم ابن رشد .
١١٧
المطلب الخامس :- عقد الاجارة وعقد العمل .
١١١
خلاصة المبحث .
المبحث الثاني :- انواع الاجور في الاقتصاد الاسلامي .
تمهيد :-
١٢٣
المطلب الاول :- الاجر من خلال عقد الاجارة .
١٢٧
١- الاجر النقدي .
١٢٨
٢- الاجر العيني .
١٢٩
٣- الاجر بالمنفعة .
١٣٢
المطلب الثاني :- الاجر من خلال عقد الجعالة .
١٢٤
١- تعريف الجعل والجعالة .
١٣٤
٢- الفرق بين الجعالة والاجارة .
١٣٦
٣- العلاقة بين الاجارة والجعالة .
١٣٨
٤- العمل بين الاجارة والجعالة .
١٤٢
٥- حكم الجمع بين الاجارة والجعالة [الاجر والجعل] .
١٤٦
٦- الآثار الاقتصادية للاجر من خلال عقد الجعالة .
١٥٢
المطلب الثالث :- الاجر من خلال عقد السمسرة .
١٥٤
١- تعريف السمسار .
١٥٤
٢- نوع العائد الذي يحصل عليه السمسار .
١٥٥
٣- الآثار الاقتصادية للاجر من خلال عقد السمسرة .
١٥٧
المطلب الرابع :- الاجر من خلال عقود اخرى .
١٥٩
١- الاجر على الصناعة وعقد الاستصناع .
١٥٩
٢- الاجر من خلال عقود الوكالة ومطاردة الخصوم واستخلاص الحقوق وغيرها .
١٦١
المطلب الخامس :- الاجر بحصة من الناتج .
١٦٤
١- مذاهب العلماء في حكم أن تكون الاجرة جزاء من الانتاج .
١٦٤
٢- هل يجوز الجمع بين الاجارة والشركة [الاجر والربح] .
١٦٩

المطلب السادس :- الاجر بتحديد المدة والاجر بتحديد العمل.

خلاصة المبحث .
خاتمة الفصل .

الفصل الثالث :- تحديد الاجور في الاقتصاد الاسلامي.

المبحث الاول :- الاصول والضوابط الحاكمة

المطلب الاول :- الاساس الذي يبنى عليه تقدير الاجر .

١- هل الاجر على قدر المشقة ؟ .

٢- تعريف المنفعة .

٣- حدود المنفعة .

المطلب الثاني :- تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الاعمال .

١- الاصل في هذه العلاقة الرضا .

٢- العامل تجب له اجرته وان لم يشترط .

٣- رب العمل يرجع على العامل بقيمة ما استغفر
باشتغاله عن عمله .

٤- ربط هذه العلاقة بالعبادة ورقابة المميز .

المطلب الثالث :- حماية الاسلام للاجر .

١- صور من الجانب النظري لحماية الاجر في الاسلام .

٢- صور من الجانب العملي لحماية الاجر في الاسلام .

خلاصة المبحث .

المبحث الثاني :- دور الدولة .

المطلب الاول :- وسائل تدخل الدولة في سوق العمل .

١- منع الاستغلال ووسائله .

٢- ايجاد العمل لمن لا عمل له .

٣- ان تضمن الدولة لجميع العاملين المستوى المعيشي
اللائق بجميع الطرق والوسائل "غير الاجر" .

٤- التوازن بين مصالح العمال ومصالح ارباب العمل .

٥- اجبار العمال على العمل والتسعير عليهم وفرض
اجر المثل .

المطلب الثاني :- ضمان الدولة لاجر الكفاية .

المطلب الثالث :- الدولة واجر المثل .

أ - متى يفرض اجر المثل وتعريفه .

ب - حالات فرض اجر المثل .

ج - الفرق بين اجر المثل والحد الأدنى للاجور .

خلاصة المبحث .

المبحث الثالث :- دور السوق .

٢٧٩

المطلب الأول :- مفهوم السوق .

٢٨٠

المطلب الثاني :- تحديد الأجر في السوق .

٢٨١

المطلب الثالث :- دور ثقبات العمال واتحادات

٢٩٤

أرباب العمل .

٢٩٩

خلاصة المبحث .

٣٠٠

خاتمة الفصل .

الفصل الرابع :- دور الأجر في النشاط الاقتصادي :

٣٠٢

تمهيد .

المبحث الأول :- الأجر والتوظيف .

٣٠٨

تمهيد .

٣٠٩

المطلب الأول :- الأجر والتوظيف وفق النموذج الكلاسيكي .

٣٠٩

١- المدخل للفكر الكلاسيكي .

٣٠٩

أ - قانون ساي .

٣١٠

ب - النظرية الكمية في النقود .

٣١٢

ج - العرض الكلي للعمل والطلب الكلي على العمل .

٣١٨

٢- العرض البياني للنموذج الكلاسيكي وأثر الأجر .

٣٢٨

٣- أثر الأجر في الادخار والاستثمار وسعر الفائدة في

النموذج الكلاسيكي .

٣٣٢

٤- النتائج الهامة للنموذج الكلاسيكي .

٣٣٧

المطلب الثاني :- الأجر والتوظيف وفق النموذج الكينزي .

٣٣٧

١- المدخل للفكر الكينزي .

٣٣٧

أ - اضافة دالة الاستهلاك .

٣٤٠

ب - النظرية الكينزية في سعر الفائدة .

٣٤٥

ج - الآثار الاقتصادية للطلب على النقود المرنة

في سعر الفائدة مع افتراض مرونة الأجر .

٣٤٨

٢- الأجر الجامدة في النموذج الكينزي .

٣٥٤

٣- أثر الأجر في الادخار والاستثمار وسعر الفائدة

وفق النموذج الكينزي .

٣٥٤

أولا :- أثر تخفيض الأجر النقدية على الكفاءة

الحدية لرأس المال .

٣٥٥

ثانيا :- أثر تخفيض الأجر النقدية على سعر

الفائدة .

٣٥٦

ثالثا :- الانتقادات الموجهة لدالة الاستثمار

الكينزية .

٣٥٨

رابعا :- أثر الأجر في نظريات الاستثمار الحديثة .

- ٣٦١ ٤- سياسة الحكومة في النموذج ذي الأجور الجامدة .
- ٣٦٥ ٥- النتائج الأساسية للنموذج الكينزي .
- ٣٧٢ **المطلب الثالث :-** الأجور والتوظيف في الاقتصاد الإسلامي .
- ٣٧٢ ١- إلغاء سعر الفائدة .
- ٣٧٦ ٢- إلغاء فرض تعظيم الأرباح .
- ٣٧٩ ٣- الأجور المستقرة في الاقتصاد الإسلامي .
- ٣٨٢ ٤- العلاقة بين الأجور والأسعار في الاقتصاد الإسلامي
واللائمة الوضعية وأثر ذلك على التوظيف .
- ٣٨٢ أ - العلاقة بين معدلات الأجور ومستوى الأسعار .
- ٣٨٣ ب - أثر الأجور على الطلب الكلي على سلع الاستهلاك .
- ٣٨٥ ج - أثر الأجور على التوظيف [الاستخدام] في النماذج
الاقتصادية المختلفة وفي الاقتصاد الإسلامي .
- ٣٩٣ **خاتمة المبحث .**
- المبحث الثاني :-** الأجور والاستقرار ((التضخم والانكماش))
تمهيد .
- ٣٩٤ **المطلب الأول :-** أثر الأجور في أحداث التضخم والبطالة .
- ٣٩٥ ١- الأجور والتضخم .
- ٣٩٥ ٢- الأجور والبطالة .
- ٤٠٣ ٣- الأجور النقدية بين التضخم والبطالة (منحنى
فيلبس البسيط) .
- ٤٠٩ **المطلب الثاني :-** الأجور والركود التضخمي (عرض
للنظريات الحديثة)
- ٤١١ - تمهيد :-
- ٤١١ ١- الأساس النظري لمنحنى فيلبس .
- ٤١٣ ٢- منحنى فيلبس السعري ومنحنى فيلبس الأجرى .
- ٤١٩ ٣- تأثير تكاليف (المعيشة) على معدلات الأجور .
- ٤٢١ ٤- منحنى فيلبس طويل الأجل ونظرية فردمان في
المعدل الطبيعي .
- ٤٢٤ ٥- ظاهرة انفجار الأجور وارتباطها بالعوامل
المؤسسية والاجتماعية .
- ٤٢٨ **المطلب الثالث :-** سياسات الأجور لمعالجة التضخم
والبطالة .
- ٤٢٩ ١- التحكم في الأسعار والأجور (وجهة نظر الكينزيين) .
- ٤٣٧ ٢- التحكم في الأسعار والأجور (وجهة نظر النقديين) .
- ٤٣٤ ٣- سياسات الأجور لتحقيق الاستقرار .
- ٤٣٧ **المطلب الرابع :-** الأجور والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي .
- ٤٣٧ ١- فروض أساسية في الاقتصاد الإسلامي .

- ٤٣٨ ٢- امكانية حدوث تضخم تسببه الاجور في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٣٩ ٣- امكانية حدوث احد انواع البطالة في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٤٠ ٤- العلاقة بين الاجور والاسعار في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٣٤ خاتمة المبحث .
- المبحث الثالث :- الاجور والتوزيع .
- ٤٤٥ تمهيد :-
- ٤٤٩ المطلب الاول :- الاجور والتوزيع في الاقتصاد الرأسمالي .
- ٤٥٣ المطلب الثاني :- الاجور والتوزيع في الاقتصاد الاشتراكي .
- ٤٥٧ المطلب الثالث :- الاجور والتوزيع في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٥٧ تمهيد :-
- ٤٥٩ ١- العوامل التي تحكم مستوى دخل الافراد في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٥٩ ٢- العوامل التي تحكم التوزيع الوظيفي في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٦٠ ٣- العوامل التي تحكم التوزيع الشخصي في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٦١ ٤- جهاز التوزيع في الاقتصاد الاسلامي .
- ٤٦٤ خاتمة المبحث .
- ٤٦٥ خاتمة الفصل .
- ٤٦٧ الخاتمة :- وتشتمل على النتائج والتوصيات .

الفهارس :-

- ١ أولا :- فهرست الايات القرآنية .
- ٢ ثانيا :- فهرست الاحاديث والاثار .
- ٩ ثالثا :- فهرست تخريج الاحاديث والاثار .
- ٣٠ رابعا :- قائمة الرموز الاجنبية وما يقابلها بالعربية .
- ٢٣ خامسا :- قائمة الرسوم والمنحنيات البيانية .
- ٣٥ سادسا :- قائمة المصادر والمراجع .
- ٥٤ سابعا :- قائمة المحتويات .

تم بحمد الله